

الاستيطان لصلاة الجمعة

التعريف به ، وحكمه

الدكتور/ عبدالرحيم بن إبراهيم بن عبدالرحمن السيد الهاشم
قسم الشريعة — كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة :

الحمد لله الكريم المنان ، هداانا إلى الجمعة دون أهل سائر الأديان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن أحبهم وتبعهم بإحسان ، أما بعد :

فإن صلاة الجمعة خصت من بين الصلوات بفضائل وأحكام^(١) منها فرضها على طائفة مخصوصة من الرجال ، وشرط وجوبها عليهم وصحتها منهم ، استيطانهم في أماكن الاستيطان ، عند جمهور علماء الإسلام رحمهم الله تعالى^(٢) .

وحيث أصبح بعض المسلمين يصلون الجمعة في منتزهات المزارع والبراري وسواحل البحار ، وفي المساجد المنشأة في المزارع والشركات والمؤسسات البعيدة عن العمران ، وفي مساجد منافذ الدول وهجر البوادي التي لا أهل بها يريدون الاستيطان ، ويصلونها بعض المسافرين والمقيمين في غير بلادهم دون اجتماعهم فيها بأهل الاستيطان . ولا شك في أن الحامل لهم على ذلك ، هو حسن قصدهم في الاهتمام بهذه الصلاة ، وحرصهم على إقامتها في كل الأحوال ، ولكني أظن أن أكثرهم يجهلون عدم وجوب الجمعة عليهم ، وعدم صحتها منهم في تلك الأماكن عند جمهور علماء الإسلام .

ومع هذا لم أعتز على بحث خص بتفصيل حكم الاستيطان ، وإنما رأيت ثلاث رسائل : اثنتين في حكم إقامة صلاة الجمعة في القرى ، وهما : (أحسن القرا في صلاة الجمعة في القرى) لمفتي الديار المصرية الأسبق محمد نجيت المطيعي الحنفي المتوفى ١٣٥٤هـ ، و (التحقيقات العلاء بإثبات فرضية الجمعة على القرى) لأبي

(١) ينظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦٣/٢٤ - ١٨٧ وزاد المعاد ١/٣٧٥-٤٢٥ واللغة في خصائص الجمعة ، للسيوطي ، وسائر كتب الفقهاء .

(٢) ينظر: ما سيأتي ص ١٢٨ ، ١٧١ .

الطيب محمد العظيم أبادي^(١) وهاتان الرسالتان أشارتا إلى الاستيطان دون توسع في بيان حكمه وما يحصل به ، ودون ذكر أقوال أهل العلم في ذلك .

وأما الثالثة ، فهي : (الجواب المخبر في حكم صلاة الجمعة بمسجد آل مظفر) لعبدالرحمن بن أبي بكر الملا^(٢) حكم فيها بصحة صلاة الجمعة في المسجد المذكور دون أن يتطرق لما تقدم ذكره عن الاستيطان .

فلما رأيت هذه الرسائل الثلاث غير كافية في بيان حكم الاستيطان للجمعة وما يحصل ، وأن الحاجة داعية إليه - عزمت مستعيناً بالله تعالى وحده - على إفراده بالبحث ؛ تبياناً لحكمه ، وتوضيحاً لما يحصل به .

وسميت هذا البحث : (الاستيطان لصلاة الجمعة ، التعريف به ، وحكمه) . ونهجت في كتابته : ذكر أقوال الفقهاء في ذلك ، وأدلتها ومناقشتها والترجيح بينها . وبيان ما وقفت عليه من درجة أحاديثها التي في غير الصحيحين ، والاقتصار

(١) مؤلف كتاب : غاية المقصود شرح سنن أبي داود . عون المعبود ١٣/١ .

(٢) شيعي ، وأحد محدثي وفقهاء وشعراء الأحساء ، حنفي المذهب ، تميز بمنهج المحققين من السلف الصالح في البحث والعمل بالكتاب والسنة . تعلم في الأحساء والحجاز . وأخذ عنه الحديث جملة من طلبة العلم فيهما وفي نجد . ورع ؛ أبا التدريس بعوض في المسجد الحرام . له عدة رسائل ، وفتاوى ، ودواوين شعر . ولد في الأحساء ١٣٢٣هـ وتوفي ودفن بها ١٤٢١هـ ، عدته في شدة مرضه قبل موته بثلاث ليال فكانت ذاكرته حاضرة . وتكتب عنه رسالة ماجستير بجامعة الملك فيصل بالأحساء . ألف الشيخ رسالته الجواب المخبر... ؛ لبيان حكم الجمعة في مسجد المظفر ، الواقع في طريق القرى الشرقية بالأحساء ، بناء المحسن : أحمد المظفر ، في أرض مصنعه وفتحه للمارة ، أقيمت فيه صلاة الجمعة مؤخراً منذ سنوات ، فتكلم في صحتها بعض أهل العلم؛ لعدم الاستيطان في موقعها . لكن أخبرني الشيخ عادل بن أحمد المظفر، إمام وخطيب المسجد المذكور : أن رخصة البلدية فيها موقع المسجد ضمن حي البصرة السكني . وهذا يرفع الخلاف فيها والحمد لله تعالى . وينظر : ما سيأتي في الأماكن القريبة من محل الاستيطان . مشافهة من المعروف به ، والباحث .

على روايتهما فيما أخرجه معهما غيرها وليس فيه زيادة . وعرفت بالأعلام والأماكن غير المشهورة . وعزوت كل ذلك إلى مصادره الخاصة ، وما لم أجده في مصادره أنسبه لغيرها التي رأيتها فيها . وما صدرته من المصادر بلفظ ينظر ، فهو للاستئناس بها . وما لم أعزه لأحد ، فهو من كلامي ومعرض للخطأ . وترضيت على الصحابة كتابة ، وذكرت من بعدهم بأسمائهم ، وترحمت عليهم شفهاً ؛ للإيجاز .

وجعلت البحث بعد مقدمته مكوناً من تمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، ثم أتبع ذلك بفهرس للمصادر والمراجع :

التمهيد : التعريف بصلاة الجمعة ، وحكمها ، وأهميتها والحكمة التشريعية فيها .
فيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : التعريف بصلاة الجمعة .

المسألة الثانية : حكم صلاة الجمعة ، وشروطها .

المسألة الثالثة : أهمية صلاة الجمعة والحكمة التشريعية فيها .

الفصل الأول : التعريف بالاستيطان لصلاة الجمعة ، وما يحصل به .

يضم مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بالاستيطان لصلاة الجمعة .

المبحث الثاني : ما يحصل به الاستيطان لصلاة الجمعة .

يشتمل على فرعين :

الفرع الأول : أماكن الاستيطان لصلاة الجمعة .

الفرع الثاني : مدة الاستيطان لصلاة الجمعة .

الفصل الثاني : حكم الاستيطان لصلاة الجمعة .

يتكون من مبحثين :

المبحث الأول : حكم الاستيطان لغير الأمير.

المبحث الثاني : حكم الاستيطان للأمير في ولايته .

الخاتمة : أهم النتائج ، والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع .

أسأل الله تعالى أن يسدد هذا الجهد ، وينفع به ، ويجزي ولاية أمرنا خيراً على جهودهم المباركة تجاه ديننا وأمننا ، وأن يوفقهم لما فيه رفعة هذا الدين وإظهار شعائره ، وأن يغفر لي ووالدي ومشايخي وأهلي ومن أحبني في جلال الله تعالى وجميع المسلمين . آمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه ، والحمد لله رب العالمين .

التمهيد :

التعريف بصلاة الجمعة، وحكمها وشروطها، وأهميتها والحكمة التشريعية فيها:

فيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : التعريف بصلاة الجمعة :

الجمعة في اللغة : بضم الجيم ، وضم الميم وتسكينها وفتحها ، والمشهور الضم وبه قرئ^(١) اسمٌ ليوم العروبة في الجاهلية^(٢) ويسكون الميم اسمٌ لأيام الأسبوع^(٣) ومصدر بمعنى الاجتماع^(٤) ؛ وسمي بهذا ؛ لاجتماع الناس فيه لصلاة الجمعة^(٥) .

وفي الاصطلاح : يستعمل الفقهاء لفظ الجمعة مركباً إضافياً مع لفظ الصلاة ، فيقولون : صلاة الجمعة ؛ من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم ، أو من قبيل الإضافة البيانية ؛ بناء على أن الاسم عين المسمى^(٦) .

ولم أعر على تعريف لها لدى الفقهاء إلا المالكية عرفوها : (ركعتان تمنعان وجوب ظهر على رأي ، أو تسقطها على آخر)^(٧) .

ويمكن التعريف بصلاة الجمعة استنتاجاً مما ذكره الفقهاء في أحكامها ، ويتمشى مع مقصودهم جميعاً : (ركعتان مفروضتان نهار يوم الجمعة ، مسبوقتان بخطبتين مخصوصتين) .

(١) المجموع ٤/٤٨٢ والمراد القراءة بها في قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ

يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ الجمعة ٩ : الجامع لأحكام القرآن ٩٧/١٨ .

(٢) مختار الصحاح ص ١١٠ والجامع لأحكام القرآن ٩٧/١٨ .

(٣) المصباح المنير ص ١٠٩ .

(٤) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٢/٢٦٢ .

(٥) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ١/٢٦٣ والمصباح المنير ص ٤٢ .

(٦) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ١/٢٦٣ .

(٧) شرح حدود بن عرفة ١/١٣٥ . وهذا راجع إلى أن الجمعة بدل عن الظهر ، أو فرض الوقت ؟

وليس البحث مختصاً بهذا . وينظر له : المصدر نفسه ١/١٣٦ وفتح القدير ٢/٤٩ ومغني المحتاج ١/

٢٧٦ وكشاف القناع ٢/٢١١ وفضائل الجمعة ص ٥٧-٦٣ .

محترزات التعريف :

(ركعتان مفروضتان) أخرج النافلة والزائد على الركعتين من الفرائض الخمس .

(نهار يوم الجمعة) أخرج العيد والاستسقاء ؛ فإنهما تكونان نهار الجمعة وغيرها .
(مسبوقتان بخطبتين) أخرج صلاة فجر الجمعة ؛ فلا خطبة لها . وأخرج العيدين والاستسقاء ؛ فالخطبة لهما بعد صلاتيهما .
وبالنظر في التعريفين اللغوي والاصطلاحي ، يتفقان في الدلالة على الاجتماع في هذا اليوم .

المسألة الثانية : حكم صلاة الجمعة ، وشروطها:

صلاة الجمعة فرض^(١) على من تحققت فيهم شروط الجمعة^(٢) غير المعذورين بتركها بمرض ونحوه . وهذه الشروط منها المتفق عليه ، وهي : الإسلام ، والبلوغ والعقل . ومنها المختلف فيها كالذكورة والحرية ، والاستيذان ، والبنين ، وعدد معين ، وإذن الإمام . ودل على وجوبها : الكتاب والسنة والإجماع^(٣) .

(١) لكن اختلف الفقهاء على قولين في فرضها أهو فرض عين أم كفاية ؟ الأول : فرض عين ، وإليه ذهب جمهور الفقهاء . والثاني : فرض كفاية ، وإليه ذهب المالكية في قول ، ونسبه بعض الشافعية قولاً للشافعي . وأنكر النووي هذه النسبة ، ونقل عن أبي إسحاق المروزي قوله : (لا يحل أن يحكى هذا عن الشافعي ، ولا يختلف أن مذهب الشافعي فرض عين) فتح القدير ٥٠، ٤٩/٢ . والذخيرة ٣٢٩/٢ والإجماع ص ٤١ والمجموع ٤٨٣/٤ والكافي ٢٨٠/١ ومعالم السنن ٦٤٤/١ .
(٢) فتح القدير ٥٠/٢-٦٣ والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣٧٢/١-٣٨١ والمجموع ٤٨٤/٤-٤٨٨

والمغني ٢٠٢/٣-٢٠٩ والكافي ٢٨١/١ والمحلّى ٥٦٢/٣، ٢٥٩، ٢٥١ .

(٣) فتح القدير ٤٩/٢ .

فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ۚ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] .

ففي الآية أمر بالسعي لذكر الله جل وعز عند سماع النداء لصلاة الجمعة . والأمر للوجوب . وسواء أريد بالذكر الصلاة أم الخطبة ؛ فإنه يدل على فرضية صلاة الجمعة ؛ لأن افتراض السعي إلى الشرط وهو الخطبة المقصود لغيره وهو الصلاة ، فرع افتراض المقصود له ؛ لأن من لا تجب عليه الصلاة لا يجب عليه حضور خطبتها^(١) . ومن السنة ما رواه طارق بن شهاب رضي الله عنه^(٢) أن النبي ﷺ قال: (الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض)^(٣) . وما رواه ابن عمر رضي الله عنه وأبو هريرة رضي الله عنه أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول : (ليتنهنأ أقوام عن ودعهم الجمعات ، أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين)^(٤) . وهل من عقاب أشد من الطبع على القلب والختم عليه كحال المنافقين؟!^(٥) .

(١) المصدر نفسه .

(٢) ابن عبد شمس البجلي الأحمسي الكوفي ، رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه ، مات رضي الله عنه سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين . تقريب التهذيب ١/٣٧٦ .

(٣) أخرجه أبو داود في السنن ١/٦٤٤ كتاب الصلاة ، باب الجمعة للمملوك والمرأة : ١٠٦٧ وقال : (طارق بن شهاب قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه . وقال الخطابي : (وليس إسناد هذا الحديث بذلك ، وطارق بن شهاب لا يصح له سماع من رسول الله ﷺ إلا أنه قد لقي النبي ﷺ) معالم السنن ١/٦٤٤ وقال النووي : (إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدح في صحة الحديث ؛ لأنه إن ثبت عدم سماعه ، يكون مرسل صحابي ، ومرسل الصحابي حجة عند أصحابنا وجميع العلماء إلا أبو إسحاق الإسفراييني) المجموع ٤/٤٨٣ .

(٤) أخرجه مسلم ٥٩١/٢ كتاب الجمعة ، باب التغليظ في ترك الجمعة : ٨٦٥ .

(٥) نيل الأوطار ٤/١٤٧ وينظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٦/١٥٣ .

وأما الإجماع ، فحكى غير واحد من أهل العلم إجماع المسلمين على وجوب صلاة الجمعة^(١) .

المسألة الثالثة : أهمية صلاة الجمعة والحكمة التشريعية فيها:

لصلاة الجمعة أهمية كبرى في دين الإسلام ، وحكم عظيمة في تشريعها ؛ فهي من شعائره العظام التي بها إظهار قوة المسلمين ، وطريق لإصلاح أمورهم ، ورفع درجتهم عند مليكهم ؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : "من اغتسل ثم أتى الجمعة ، فصلّى ما قدر له ، ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته ، ثم يصلي معه ، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام"^(٢) أي غفر له عشرة أيام .

وهي من أعظم وسائل الإسلام في تأليف قلوب المؤمنين التي امتن الله تعالى على نبيه محمد ﷺ ؛ فقال الله سبحانه : ﴿وَأَلْفَ بَيِّنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَ بَيِّنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيِّنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال : ٦٣] .

وطرق تأليف القلوب في الإسلام كثيرة متنوعة ، منها المالي : كالنفقة ، والهدية والصدقة ، وإنظار المعسر ، وإبرائه . ومنها غير المالي : كإفشاء السلام ، وتشميت العاطس ، وعيادة المريض ، وتعزية المصاب ، والنصيحة للآخرين في أمر دينهم ودنياهم ، والبعد عما يسوؤهم من ظن وغيبة ونميمة وغش .

ومن أعظم وسائل الإسلام للتأليف بين المسلمين ، تشريعه اجتماع المتجاورين منهم في الصلوات الخمس في مساجدهم ، وجماعة الحي في صلاة الجمعة والكسوف وأهل المدينة الواحدة في صلاة العيدين والاستسقاء ، وصوم المسلمين جميعاً في شهر واحد ، واجتماع كثير منهم من دول العالم في الحج والعمرة في مكان واحد .

(١) الإجماع ص ٤١ وفتح القدير ٤٩/٢ ، ٥٠ ، والمجموع ٤٨٣/٤ والمغني ١٦٤/٣ ، ١٥٩ .

(٢) أخرجه مسلم ٥٨٧/٢ كتاب الجمعة ، باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة : ٨٥٧ .

وصلاة الجمعة وسيلة واجبة لاستماع حاضريها المواعظ والأحكام التي بها صلاح أمر دينهم ودنياهم ، وبها إظهار معنى المساواة باجتماع حاضريها سويا حين الخطبة والصلاة ، وهذا فيه تعويد لهم على نبذ الفوارق العنصرية واللغوية والوطنية^(١) قال تقي الدين السبكي: (والمقصود من الجمعة ، اجتماع المؤمنين كلهم وموعظتهم ، وأكمل وجوه ذلك أن يكون في مكان واحد ؛ لتجتمع كلمتهم وتحصل الألفة بينهم ، وحصول ذلك لهذا المعنى مقدم في هذه الصلاة في هذا اليوم على حضور الجماعات في المساجد المتفرقة وعطلت لهذا القصد ... وفي الجمعة ثلاثة مقاصد : أحدها ظهور الشعار . والثاني الموعظة . والثالث تأليف بعض المسلمين ببعض ؛ لتراحمهم وتوادهم . ولما كانت هذه المقاصد الثلاثة من أحسن المقاصد ومن محاسن الإسلام اجتماع المؤمنين كل طائفة في مسجدهم في الصلوات الخمس ، ثم اجتماع أهل البلد في الجمعة ، ثم أهل البلد وما قرب منها من العوالي في العيدين ؛ لتحصل الألفة بينهم ، ولا يحصل تقاطع ولا تفرق ؛ فالتفريق بين المسلمين من أضر شيء يكون ، فالاجتماع داع إلى اتفاق كلمة المسلمين ، والزيادة على الواحدة لا ضبط لها ، فاقصر على الواحدة ، وهذا في الجمعة لا يشق ، بخلاف بقية الصلوات جعلت في مساجد المحال ...)^(٢) .

(١) الجمعة ومكانتها في الدين، ص ٦١، ٦٢. وينظر: فضائل الجمعة أحكامها وخصائصها ص ٤٧-٥٠.

(٢) فتاوى السبكي ١/ ١٨٤، ١٨٥ .

الفصل الأول : التعريف بالاستيطان ، وما يحصل به :

الحديث عن هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بالاستيطان :

الاستيطان في اللغة : قال ابن فارس : (الواو والطاء والنون كلمة صحيحة . فالوطن محل الإنسان ، وأوطان الغنم مرايضها ، وأوطنت الأرض اتخذتها وطناً)^(١) والاستيطان والاتطان والتوطن في الأرض : أن يتخذها المرء محلاً يألفه ووطناً يترل فيه ويقيم^(٢) .

وفي الاصطلاح : للفقهاء في التعريف بالاستيطان ، أربعة أقوال :

القول الأول: وجود صاحب المصر الجامع^(٣) فيه ، ووجود غيره فيه بنية الإقامة خمسة عشر يوماً ، وإليه ذهب الحنفية^(٤) .

وعبروا بالإقامة عن الاستيطان ؛ لجعلهم الإقامة في المصر الجامع شرطاً لصحة الجمعة ووجوبها^(٥) فقالوا في إقامة المسافر : (دخوله مصره أو ينوي الإقامة خمسة عشر يوماً في مصر غيره)^(٦) وهذا هو الاستيطان في مذهبهم ؛ قال ابن الهمام: (قيل الأوطان ثلاثة ، وطن أصلي : وهو مولد الإنسان ، أو موضع تأهل به ومن قصده التعيش به لا الارتحال ووطن إقامة : وهو ما ينوي الإقامة فيه خمسة عشر يوماً فصاعداً على نية أن يسافر بعد ذلك . ووطن سكنى : وهو ما ينوي الإقامة فيه أقل من خمسة عشر يوماً)^(٧) .

(١) معجم مقاييس اللغة ١٢٠/٦ .

(٢) لسان العرب ٤٥١/١٣ والصحاح ٢٢١٥/٦ والنهاية في غريب الحديث ٢٠٤/٥ .

(٣) سيأتي التعريف بالمصر الجامع ص ١٣٥، ١٣٦ .

(٤) ينظر : الهداية وفتح القدير والعناية ٥١،٥٠/٢ وبدائع الصنائع ٢٥٩/١ .

(٥) فتح القدير ٥١/٢-٥٣ ورد المختار ١٣٧/٢، ١٣٨ .

(٦) الاختيار لتعليل المختار ٧٩/١ وينظر : الهداية وفتح القدير ٤٣،٤٢،٣٤/٢ .

(٧) فتح القدير ٤٣/٢ .

القول الثاني : الاستيطان : العزم على الإقامة في البلد على التأييد . وإليه ذهب المالكية^(١) .

القول الثالث : الإقامة المؤبدة من أهل الجمعة إلا الحاجة . وإليه ذهب الشافعية^(٢) قال النووي : (وأن تقام بأربعين مكلفاً : حرّاً ذكراً مستوطناً لا يظعن شتاءً ولا صيفاً إلا الحاجة)^(٣) أي مقيماً ببلده الصالحة للاستيطان للجمعة ، ولا يمنعه من الاستيطان خروجه من بلده لحاجة السفر ونحوه .

القول الرابع : الاستيطان : الإقامة في قرية - على الأوصاف المذكورة^(٤) - لا يظعنون عنها صيفاً ولا شتاءً . وإليه ذهب الحنابلة^(٥) .

وبالنظر في ألفاظ هذه التعريفات ، يظهر أن بعضها أعم من بعض ؛ فما عرفه به المالكية والشافعية ، أعم مما عرفه به الحنابلة ؛ لأنه عند الحنابلة مخصوص بقرية ذات أوصاف مخصوصة . ومع أن هذه الأوصاف يشترطها أيضاً المالكية والشافعية^(٦) إلا أنهم لم يشيروا إليها في تعريفهم بالقرية .

لكن بالرجوع إلى الأوصاف التي اشترطها جميعهم في مكان الاستيطان^(٧) يظهر أن بين التعريف بالاستيطان عند الحنفية وغيرهم من المذاهب الثلاثة عموم وخصوص وجهي : فتعريف الحنفية بالاستيطان أعم من جهة المصلي وأخص من جهة المكان : أما المصلي ؛ فلشمول الاستيطان صاحب المصر والمقيم فيه من غير

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١/ ٣٧٣ .

(٢) ينظر : منهاج الطالبين ١/ ٢٨٣ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) سيأتي التعريف بالقرية وأوصافها ص ١٤٠ .

(٥) المغني ٣/ ٢٠٦ .

(٦) ستأتي هذه الأوصاف ص ١٤٠ .

(٧) ستأتي ص ١٣٥ .

أهله خمسة عشر يوماً ، وتعريفات المالكية والشافعية والحنابلة خاص بالإقامة المؤبدة ، فلا تشمل المقيم في بلد غير بلده إقامة مؤقتة وإن طال^(١) .

وأما المكان ؛ فلاختصاص الاستيطان عند الحنفية بالمصر الجامع ، بينما عند غيرهم غير مختص به ، فيشمل المصر والقرية الكبيرة أيضاً^(٢) .

ويمكن استخلاص (تعريف بالاستيطان) يتمشى مع مقصود جميع هذه الأقوال : (إقامة مدة مخصوصة من أهل للجمعة في مكان مخصوص) .

شرح هذا التعريف ، وبيان محترزاته :

(إقامة مدة مخصوصة) هي عند الحنفية: وجود صاحب المصر الجامع فيه ، ووجود غير صاحبه فيه بنية الإقامة خمسة عشر يوماً فأكثر . وعند المالكية والشافعية والحنابلة: الإقامة بقصد التأييد . فخرج عند الحنفية من نوى الإقامة في غير مصره أقل من خمسة عشر يوماً ، فلا يسمى مستوطناً . وخرج عند المالكية والشافعية والحنابلة المقيم في غير بلدته بنية التجارة أو التعليم ونحوه وإن طال إقامته ، فلا يعتبر مستوطناً ، بل هو إما مسافر : من كانت إقامته يترخص فيها برخص السفر . وإما مقيم غير مستوطن ، وهو : من كانت إقامته لا يترخص فيها بذلك^(٣) .

(من أهل للجمعة) هم المكلفون بها^(٤) .

(في مكان مخصوص) هو الصالح للاستيطان ، وهو عند الحنفية : المصر الجامع . وعند المذاهب الثلاثة : المصر الجامع والقرية الكبيرة .

وسأتي الترجيح بين هذه الأقوال فيما يحصل به الاستيطان من الأمكنة والمدة^(٥) .

(١) سيأتي الحديث عن مدة الاستيطان ص ١٦٧ .

(٢) سيأتي التعريف بالقرية الكبيرة والخلاف في صلاحيتها للاستيطان لصلاة الجمعة ص ١٥٤ .

(٣) الشرح الصغير ٦٨٣/١ ومغني المحتاج ٢٨٣/١ والمجموع ٥٠٣/٤ والمغني ٢١٨/٣ والبدع ١٥٠/٢ .

(٤) تقدمت شروط التكليف بالجمعة .

(٥) الأمكنة في ص ١٤٥ ، والمدة في ص ١٦٧ .

العلاقة بين التعريف بالاستيطان في اللغة والاصطلاح :

بالنظر في التعريفين اللغوي والاصطلاحي بالاستيطان ، فإنهما يدلان على أن الاستيطان إقامة طويلة في مكان .

لكن بين التعريفين عموم مطلق في المكان ، وعموم وجهي في الزمان: أما المكان، فاللغوي أعم من الاصطلاحي ؛ لشمول اللغوي الإقامة في أي مكان ، أما الاصطلاحي فالإقامة فيه مخصوصة ببعض الأمكنة .

وأما في الزمان : فالاصطلاحي لدى الحنفية أعم من اللغوي ؛ لشمول اصطلاحهم وجود غير صاحب المصير فيه بنية الإقامة خمسة عشر يوماً ، أما اللغوي فمخصوص بمدة يحصل بها التوطن في المكان . والذي يظهر من العرف موافقته للغة في هذا ؛ ففي العرف لا يحصل التوطن بخمسة عشر يوماً ونحوها ، وإنما يحصل باستقرار لا يقصد تركه ؛ ولذا يغاير بينهما فيقال : مواطن ، ومقيم .

المبحث الثاني: ما يحصل به الاستيطان للجمعة :

تقدم في التعريف بالاستيطان أنه يكون بإقامة مدة مخصوصة في مكان مخصوص . وهما ما يحصل بهما الاستيطان لصلاة الجمعة ، والحديث عنهما في مطلبين :

المطلب الأول : أماكن الاستيطان للجمعة :

الحديث عن هذه الأماكن ، في ثلاثة فروع :

الفرع الأول : المكان المتفق على أنه محل استيطان للجمعة :

هذا المكان من أماكن الاستيطان للجمعة ، قسمان :

القسم الأول : أمصار المسلمين :

الأمصار جمع مصر ، وهو في اللغة : المدينة التي تقام فيها الحدود ، ويقسم فيها الفيء والصدقات كالكوفة والبصرة^(١).

(١) لسان العرب ١٧/٥ والمصباح المنير ص ٥٧٤ .

وفي الاصطلاح : للفقهاء فيه قولان^(١) :

القول الأول : الموضع الذي يكون له أمير وقاض ينفذ الأحكام - ينصف المظلوم من الظالم- ويقيم الحدود . أي مقيم بالمكان وقادر على ذلك ، ولا اعتبار بقاض يأتي أحياناً يسمى قاضي الناحية ؛ لأن كل قرية مشمولة بحكم ، وإليه ذهب الحنفية في ظاهر المذهب^(٢) . وبه عرف الشافعية المصر : ما اجتمع فيه حاكم شرعي وحاكم شرطي ، وسوق للبيع والشراء^(٣) .

ويطلق على المصر: المدينة ، والمصر الجامع ؛ لاجتماع الحاكمين والأسواق ودور السكنى فيه^(٤) ؛ قال ابن جريج^(٥): قلت لعطاء: ما القرية الجامعة ؟ قال: ذات الجماعة والأمير والقصاص والدور المجتمعة ، الآخذة بعضها ببعض كهيئة جدة^(٦) . فالمصر على هذا القول لا يعدو معناه في اللغة^(٧) وهو أعظم من القرية وأخص منها ؛ لأنه لا يطلق إلا على ما جمع تلك الأوصاف ، أما القرية فتطلق على المصر وما دونه^(٨) والغالب في القرية أنها أصغر من المصر^(٩) .

ويتم تمصير البلد بناء على هذا القول : باجتماع من ينفذ الأحكام ويقيم الحدود ووجود السوق والسكك فيها^(١٠) .

(١) للحنفية فيه أقوال كثيرة ، أشهرها الاثنان المذكوران أعلاه . بدائع الصنائع ١/٢٥٩، ٢٦٠ .

(٢) فتح القدير ١/٥١-٥٣ ورد المختار ٢/١٣٧، ١٣٨ .

(٣) حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي ١/٢١٤ .

(٤) المصدر نفسه وحاشية ابن قاسم على الروض المربع ٢/٤٣٨ والمعجم الوسيط ٢/٨٥٩، ٨٧٣ .

(٥) عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي ملاهم ، ثقة فقيه فاضل ، مات سنة خمسين أو بعدها .

تقريب التهذيب ١/٥٢٠ و ٢/٤٩٩ .

(٦) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ، كتاب الجمعة ، باب القرى الصغار : ٥١٧٩ .

(٧) ينظر : فتح القدير ٢/٥١، ٥٠ ومغني المحتاج ١/٢٨٢ والمغني ٣/٢٠٣ .

(٨) المصباح المنير ص ٥٠١، ٥٦٦ .

(٩) ينظر: الشرح الصغير وحاشية الصاوي ١/٦٨١، ٦٨٢ والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١/

٣٧٤، ٣٧٣ والمغني ٣/٢٠٣ وفتح الباري ٢/٣٨١ .

(١٠) فتح القدير ٢/٥٤ وحاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي ١/٢١٤ .

القول الثاني: ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بالجمعة لو اجتمعوا فيه^(١).

وبناء على التعريف بالمصر في اللغة والاصطلاح ، فالقرية التي ليس بها مقر للأمير ولا للقاضي ولا سوق للبيع والشراء ، أو كان أكبر مساجدها لا يسع رجالها المكلفين بالجمعة لو اجتمعوا فيه ، لا تسمى مصرأً .

تنبيه : المصر في هذا العصر:

بناء على القول الأول في التعريف بالمصر . فإنه ينطبق في هذا العصر على : المدينة التي بها مقر الإمارة أو المحافظة ، ومقر المحكمة ، وبها سوق ، وتقام فيها الحدود على مستحقيها من سكانها وسكان ما يتبعها من القرى والهجر .

فمدن ومحافظات المملكة العربية السعودية - مثلاً - تعتبر أمصاراً ؛ لأن بكل منها مقراً للأمير أو المحافظ ، وبها محكمة وأسواق ، وتقام فيها الحدود على مستحقيها من سكانها وسكان القرى والهجر التابعة لها. ومن مدن المملكة التي تعتبر أمصاراً : جدة، والطائف ، والرياض ، والهفوف ، وحائل ، ونجران^(٢) .

وبناء على القول الثاني في التعريف بالمصر . فإنه ينطبق على القرى الكبار التي بها عدة مساجد أكبرها لا يسع المكلفين بصلاة الجمعة لو اجتمعوا فيه ، لكن ليس بها مقر للأمير أو المحافظ ولا للقاضي .

وأمصار المسلمين : محل للاستيطان لصلاة الجمعة باتفاق القائلين باشتراط الاستيطان لصلاة الجمعة^(٣) ؛ لأن الرسول ﷺ وخلفاءه الراشدين رضي الله عنهم كانوا يقيمون الجمعة فيما استوطنوه من المدن ، وهما : المدينة النبوية للنبي ﷺ

(١) الهداية وفتح القدير والعناية ٥١،٥٢/٢ وبدائع الصنائع ٢٥٩/١ وتنوير الأبصار ١٣٧/٢ .

(٢) ينظر : مصنف عبدالرزاق ١٦٩،١٦٨/٣ باب القرى الصغار .

(٣) فتح القدير ٥٠،٥١/٢ وينظر : الشرح الصغير ٦٨٢،٦٨١/١ ومغني المحتاج ٢٨٢/١ والمغني ٢٠٣/٣ واشتراط الاستيطان للجمعة ورد عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ، وقول فقهاء المذاهب الأربعة ، وسيأتي حكم الاستيطان لصلاة الجمعة ص ١٧١ .

وخلفائه أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، والكوفة لخليفته علي عليه السلام^(١) ومعلوم أنه كان بهما مقر الخلافة والقضاء وفيهما تقام الحدود .

فيجب السعي لصلاة الجمعة فيما تقام فيه من داخل المصر على كل مكلف بالجمعة مستوطن بالمصر في أي حي من أحيائه السكنية ؛ متقاربة كانت هذه الأحياء أم متباعدة ، يسكن كلاً منها العدد المشروط لصلاة الجمعة أم أقل منه ، يسمع نداء الجمعة في كل منها من داخل محل الاستيطان أم لا يسمع ؛ وذلك لأن الأحياء السكنية في المصر كلها تعتبر محل استيطان للجمعة ؛ لأن البلد الواحد بني للجمعة ، فلا فرق بين أحيائه القريبة منه والبعيدة عنه^(٢) .

القسم الثاني : أمصار غير المسلمين :

يوجد جمع من المسلمين في أمصار دول غير إسلامية ، وهذه الأمصار من حيث استيطان المسلمين فيها للجمعة ، لها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : كون هذه الأمصار الوطن الأصلي للمسلمين فيها كالمسلمين الهنود في الهند والأمريكان في أمريكا.

الحالة الثانية : كون هذه الأمصار ليست الوطن الأصلي لهم ، لكن إقامتهم فيها بنية التأييد كـ بعض المسلمين الهنود في جنوب إفريقيا. وهاتان الحالتان تعتبر فيهما هذه الأمصار لهؤلاء المسلمين فيها محل استيطان لصلاة الجمعة ، فتجب عليهم فيها ؛ قال الدسوقي : (فمتى كانت البلد مستوطنة والجماعة مستوطنة ، وجبت عليهم وصحت منهم مطلقاً ، ولو كانت تلك البلد تحت حكم الكفار كما لو تغلبوا على بلد من بلاد المسلمين وأخذوه ولم يمنعوا المسلمين المتوطنين بها من إقامة

(١) ينظر : المذهب ١١٧/١ وكشاف القناع ٢٧/٢ ومصنف عبدالرزاق ١٦٨/٣ .

(٢) الإشراف على مسائل الخلاف ١٢٤/١ والمجموع ٥٠١،٤٨٧/٤ وفتاوى السبكي ١٩٢/١ والمغني

٢٤٤/٣ والشرح الممتع ١٨،١٧/٥ .

الشعائر الإسلامية فيها^(١) وذكر الحنفية قريباً من هذا^(٢) ومما يؤيد هذا ما تقدم ذكره في التعريف بالمصر عند الحنفية - في ظاهر المذهب - من وجود حاكم فيه ينصف الظالم من المظلوم . ولم يقيدوا الحاكم بالمسلم . وكذا في تعريفهم الثاني بالمصر : ما يسع أكبر مساجده المكلفين بالجمعة ، وتعريف الشافعية والحنابلة بالاستيطان . فإنهم لم يشترطوا وجود حاكم ولا قاضٍ في محل الاستيطان ولا كون البلد إسلامية . ولأن إقامة هؤلاء المسلمين الجمعة في هذه البلاد فيها إظهار لقوتهم باجتماعهم ، وطريق لتآلفهم ووعظهم وتفقههم وحل مشكلاتهم ، وعدم نسيانهم لهذه الشعيرة المباركة .

ولا يشكل على هذا قول الحنفية في أحد تعريفهم بالمصر : ما به حاكم ينصف الظالم من المظلوم^(٣) فإن هذا يوجد حتى عند بعض الحكام غير المسلمين ؛ فإن الرسول ﷺ قال لأصحابه رضي الله عنهم عند هجرتهم إلى الحبشة : (إن بها حاكماً لا يظلم عنده أحد)^(٤) ولم يكن هذا الملك أسلم بعد .

كما لا يشكل على ذلك أيضاً ، اشتراط الحنفية إذن السلطان لإقامة الجمعة^(٥) فإن هذا ليس محل اتفاق ؛ فلم يقل به المالكية والشافعية والحنابلة في المعتمد عندهم جميعاً^(٦) وعلى القول به عند الحنفية ، فإنه لخوف الشعب في التنازع على من يؤم في الجمعة مما قد يؤول إلى عدم إقامتها^(٧) ولا يوجد هذا غالباً لدى المسلمين في تلك

(١) حاشية الدسوقي ٣٧٣/١ وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ٦٨١/١ .

(٢) رد المختار ٣٦٩/٥ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) سيرة النبي ﷺ ٣٤٣/١ .

(٥) فتح القدير ٥٤/٢ .

(٦) الإشراف على مسائل الخلاف ١٢٧/١ والمجموع ٥٠٩/٤ والمغني ٢٠٦/٣ .

(٧) ينظر الهداية وفتح القدير ٥٥/٢ .

البلاد ؛ لأنهم متفقون على من يصلي بهم الجمعة ، والدول لا تسمح بإقامة أي مبنى لتجمع ديني أو غيره ، إلا بعد إذن الدولة وترخيصها بإقامته ، ويكون بعد اطلاعها على مخطط الموقع والبناء ونحوه . والله تعالى أعلم .

الحالة الثالثة : كون هذه الأمصار غير الإسلامية غير البلد الأصلي للمسلمين المقيمين فيها ، وإقامتهم فيها فوق مدة السفر ؛ لنيتهم الرجوع إلى بلدهم بعد انتهاء مهمة إقامتهم كالمسلمين العرب المقيمين في أمريكا لمهمات رسمية من رجال الأعمال والطلبة والموظفين المبعوثين ممن إقامتهم فيها فوق مدة سفر القصر .

واختلف الفقهاء على قولين في اعتبار هذه الأمصار محل استيطان للجمعة لهؤلاء :

القول الأول : تعتبر هذه الأمصار محل استيطان لهم ، وإليه ذهب الحنفية^(١) .

واستدلوا : المدة المقصودة لهؤلاء تكفي لحصول الاستيطان بها^(٢) .

القول الثاني : لا تعتبر هذه الأمصار محل استيطان للجمعة لهؤلاء المسلمين ، وإليه ذهب المالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) .

ويستدل له : هؤلاء لا يقصدون الإقامة الدائمة ، فلا يعتبرون مستوطنين^(٦) .

وليس معهم مستوطنون يصلون الجمعة . إن كان معهم مستوطنون مكلفون بالجمعة يصلونها في هذه الأمصار ، وجبت عليهم الجمعة باتفاق الفقهاء ؛ تبعاً للمستوطنين المصلين لها^(٧) وفي وجه عند الحنابلة لا تجب عليهم ؛ لأنهم غير مستوطنين^(٨) .

وإن لم يكن معهم مستوطنون مكلفون يصلون الجمعة .

(١) فتح القدير ٥٤،٥٣/٢

(٢) المصدر نفسه ، وينظر : ماتقدم ص ١٣٠، ١٣٣ ، وما سيأتي في مدة الاستيطان ص ١٦٧ .

(٣) الشرح الصغير ٦٨٣/١ .

(٤) المجموع ٥٠٣/٤ .

(٥) المغني ٢١٨/٣ .

(٦) ينظر : ما تقدم ص ١٣٢ ، وما سيأتي في مدة الاستيطان ص ١٦٧ .

(٧) فتح القدير ٥٤،٥٣/٢ الشرح الصغير ٦٨٣/١ والمجموع ٥٠٣/٤ والمغني ٢١٨/٣ .

(٨) المغني ٢١٨/٣ .

الفرع الثاني : الأماكن المتفق على أنها ليست محلاً للاستيطان للجمعة:

اتفق القائلون باشتراط الاستيطان لصلاة الجمعة ، على عدم صلاحية ستة أمكنة لذلك ، وهي قسمان :

القسم الأول : ما يسكن دائماً :

اتفق القائلون باشتراط الاستيطان للجمعة ، على أربعة أماكن مما تسكن دائماً أنها لا تصلح للاستيطان ، وهي :

المكان الأول : القرية الصغيرة :

القرية في اللغة : ما اتصلت أبنيتها واتخذت قراراً . فتشمل المدن وغيرها^(١) .

وفي الاصطلاح : بلدة ذات أبنية مجتمعة ، وليس بها أمير ولا قاضي تختص بهما بل تتبع فيهما مصر^(٢) .

وشرط كونها قرية : أن تكون متقاربة البيوت بما جرت العادة ، وأن يستوطنها جمع بها معاشهم العرفي من تجارة أو زراعة ، ومبينة بما جرت العادة من أحجار أو أخشاب أو طين أو قصب أو سعف ، لا المكونة من خيام أو بيوت شعر ونحوها ؛ لأن الغالب على أهلها الارتحال^(٣) وذكر الشافعية أن السَّرب المتخذ وطناً كالقرى^(٤) .

وسميت القرية بهذا الاسم ؛ لأنه يسكنها جماعة تنقرى بهم - أي تقوم وتستغني عن غيرهم عادة في الأمن بالدفاع عن أنفسهم وفي معاشهم العرفي^(٥) .

والقرية في الاصطلاح أخص منها في اللغة ؛ لأنها في الاصطلاح أصغر من المصر أما في اللغة فتعم المصر وما هو أصغر منه .

(١) المصباح المنير ص ٥٠١ ولسان العرب ١٧٧/١٥ وينظر : ما تقدم في التعريف بالمصر .

(٢) ينظر : الشرح الصغير ٦٨٢/١ والمغني ٢٠٣/٣ وما تقدم في التعريف بالمصر .

(٣) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٦٨١، ٦٨٠/١ والمجموع ٥٠١/٤ والمغني ٢٠٣/٣ .

(٤) المجموع ٥٠١/٤ ومغني المحتاج ٢٨٠/١ والسرب : بفتح السين والراء ، بيت في الأرض لا منفذ له، ويسمى وكراً . المصباح المنير ص ٢٧٢ ومغني المحتاج ٢٨٠/١ .

(٥) الشرح الصغير ٦٨١/١ والشرح الكبير ٣٧٦/١ .

والقرية من حيث حصول الاستيطان بها للجمعة :

إما كبيرة : فالخفية لا يرونها صالحة للاستيطان ، والجمهور يرونها صالحة^(١) .
وإما صغيرة : وهي عند المالكية: ما يستوطنها رجال مكلفون بالجمعة لا يمكنهم العيش فيها دون حاجة لغيرهم في الدفاع عن أمنهم وفي معاشهم المعتاد قل عددهم عن أربعين رجلاً أو زاد^(٢) وعند الشافعية والحنابلة : من يستوطنها أقل من أربعين رجلاً مكلفين بالجمعة^(٣) .

وهذه لا تصلح للاستيطان للجمعة باتفاق القائلين باشتراط الاستيطان للجمعة ؛ لأن الخفية لا يرون صلاحية القرية الكبيرة لذلك ، فالصغيرة أولى . وعند المالكية لا تصلح الصغيرة ؛ لعدم حصول التقري فيها^(٤) ولا تصلح عند الشافعية والحنابلة ؛ لقلة عدد مستوطنيها المكلفين بالجمعة عن العدد المشروط لصحة الجمعة^(٥) .

المكان الثاني : القرى الصغار المتجاورة :

تقدم أن القرية الصغيرة لا تصلح للاستيطان للجمعة، وكذا لو تجاوزت عدة قرى صغار وسُمع في كل منها نداء الصلاة من الأخرى، فإن مجموعها لا يصلح أن تكون محلاً للاستيطان لصلاة الجمعة ؛ لأن الواحدة منها لا تصلح للاستيطان ؛ لما تقدم . ولا اعتبار بمجموعها ؛ لأن اجتماعهم لإقامة الجمعة في إحدى هذه القرى لا يجعلهم جميعاً مستوطنين فيها . فلا تصح منهم الجمعة لو اجتمعوا لها في إحدى هذه القرى وحصل منهم العدد المشروط للجمعة ؛ قال النووي : (بلا خلاف)^(٦) .

(١) سيأتي عرض القولين فيها بأدلتها ص ١٥٤ .

(٢) ينظر : الشرح الكبير ٣٧٦/١ .

(٣) ينظر : المجموع ٥٠٢/٤ ومختصر الخرقى ٢٠٢/٣ والمغني ٢٠٢/٣ .

(٤) ينظر : الشرح الكبير ٣٧٦/١ وما تقدم في التعريف بالاستيطان ص ١٣٣، ١٣٢ وتعريفهم بالقرية ص ١٤٠ .

(٥) ينظر : المجموع ٥٠٢/٤ ومختصر الخرقى ٢٠٢/٣ والمغني ٢٠٢/٣ وما تقدم في التعريف بالاستيطان ص ١٣٢ .

(٦) المجموع ٤٨٧/٤ وينظر : المغني ٢٠٣/٣، ٢٤٦، ٢٤٧، والفتاوى الكبرى الفقهية ٢٣٥/١ .

المكان الثالث : الهجرة :

الهجرة : مجموعة من البيوت المبنية بالطين أو الخشب ونحوه في الصحراء يسكنها البدو غير الرحل على التأييد . وسمعت بعض البادية يسميها قرية . وهي تلحق بالقرية في حصول الاستيطان بها وعدمه ، فإن كانت الهجرة صغيرة فهي كالقرية الصغيرة - وتقدم - أنه لا يحصل بها الاستيطان للجمعة ، وكذا الهجر الصغار المتجاورة كالقرى الصغيرة المتجاورة ، وتقدم أن اجتماع رجال جميعها في إحداها لا يصلح للاستيطان للجمعة . فلا تصح منهم الجمعة لو اجتمعوا من جميع هذه الهجر في إحداها وأقاموا الجمعة فيها .

أما إن كانت الهجرة كبيرة فهي كالقرية الكبيرة ، والمذاهب الثلاثة غير الحنفية يقولون بصلاحيّة الهجرة الكبيرة للاستيطان ؛ لأنهم يرون القرية الكبيرة صالحة لذلك وبه أفقّ عبد الرحمن السعدي : الهجرة إن كانت مبنية بمثل بناء القرية ، وبها من رجالها المكلفون بالجمعة المستوطنون بها العدد المشروط لصلاة الجمعة ، وجبت عليهم^(١) .

القسم الثاني : ما يسكن مؤقتاً :

الأماكن التي تسكن مؤقتاً ، ثلاثة أماكن :

المكان الأول : الخيام المنشأة للإقامة المؤقتة :

هذه الخيام مما أهلها لا يقيمون فيها على التأييد ، وإنما يرحلون عنها صيفاً أو شتاء كالبدو الرّحل^(٢) لا تصلح للاستيطان لصلاة الجمعة ؛ قال ابن الهمام : (لا يجوز إقامتها في البراري إجماعاً)^(٣) وقال النووي : (وأما أهل الخيام فإن كانوا ينتقلون من موضعهم شتاءً أو صيفاً ، لم تصح الجمعة فيها بلا خلاف)^(٤) .

(١) ينظر : الفتاوى السعدية ص ١٨٠ .

(٢) ينظر : فتح القدير ٥٢/٢ والشرح الصغير ٦٨٢/١ والمجموع ٥٠٢/٤ والمغني ٢٠٣/٣ .

(٣) فتح القدير ٥١/٢ وتنظر العناية ٥٣/٢ .

(٤) المجموع ٥٠١/٤ .

ومما استدلوا به لذلك غير الإجماع ، دليان :

الدليل الأول : لم ينقل عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم إقامة الجمعة في البادية^(١) .

الدليل الثاني: أهل الخيام الذين لا يثبتون في مكان بعيثه ليس لهم مكان استيطان ؛ لأن الخيام لا تنصب للاستيطان غالباً ، فهم كالمسافرين ، والمسافرون لا تصح منهم الجمعة في البادية ، فكذا أهل الخيام الرحل لا تصح منهم في خيامهم^(٢) . ولعل ذلك ؛ أن صلاة الجمعة ليست لقصد الموعظة فحسب ؛ فإن الموعظة ممكنة في غير الجمعة ، وإنما هي شعار من أعظم الشعائر التي يتجمع فيها أهل الحي ؛ إظهاراً لقوتهم بكثرتهم وتآلفهم^(٣) وهذا لا حاجة له في البراري ؛ لقلة عدد المتحاورين فيها ، واجتماعهم غالباً في صلواتهم الخمس .

المكان الثاني : ما أعد للرحلات والمخيمات والمعسكرات ونحوها :

أماكن الرحلات والمخيمات ونحوها البعيدة عن محل الاستيطان ، لا تصلح للاستيطان للجمعة ؛ لأن الذين يقيمون فيها لا يقيمون للاستيطان ، بل إقامتهم فيها أقل من إقامة أهل الخيام الرحل ؛ فالبدو الرحل يقيمون شهوراً من السنة وقد لا يرحلون منها إذا لم يحتاجوا للرحيل ؛ بخلاف إقامة أهل الرحلات ونحوهم . وبناء على هذا فلا يصح للمقيمين في هذه الأماكن - عند المشترطين للاستيطان للجمعة - إقامة الجمعة فيها .

المكان الثالث : القرى التي يسكنها أهلها بعض السنة :

القرى التي يسكنها أهلها بعض السنة ، كأن يرحلوا عنها وقت الصيف أو الشتاء ، لا تصلح للاستيطان للجمعة ؛ أما الحنفية فلا أنهم يشترطون للاستيطان

(١) المذهب ٥٠١/٤ .

(٢) ينظر : الشرح الصغير ٦٨٢/١ والمجموع ٤٨٥/٤ والمغني ٢٠٣/٣ ، ٢١٦ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦٩/٢٤ وما تقدم في التعريف بالمصر ص ١٣٥ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٥٩/١ وما تقدم في الحكمة من صلاة الجمعة ص ١٣٠ .

المصر، وهذه ليست مصرًا. وأما المذاهب الثلاثة فلأنهم يشترطون للاستيطان للجمعة قصد الإقامة المؤبدة في محل الاستيطان ، وهي غير موجودة هنا^(١) .

وعليه فلا يصح لأهل هذه القرى - عند القائلين باشتراط الاستيطان - إقامة الجمعة فيها ؛ وذلك لعدم حصول الاستيطان بإقامتهم فيها^(٢) .

الفرع الثالث : الأماكن المختلف في كونها محل استيطان للجمعة :

اختلف القائلون باشتراط الاستيطان لصلاة الجمعة ، في حصوله بثلاثة أماكن :

المكان الأول : ما قارب محل الاستيطان :

ما قارب محل الاستيطان ، هو : الخارج عنه من صحراء أو مزرعة أو شركة أو حظائر أو ورش إصلاح أو أسواق أو أندية أو مستودعات ونحوها . وهذه المواضع من حيث تبعيتهما لمحل الاستيطان وصلاحيتهما للاستيطان للجمعة ، قسمان :

القسم الأول : ما كان فناء لمحل الاستيطان :

فناء محل الاستيطان : ما أعد لمصالحه وإن استقل باسم ، متصل بمحل الاستيطان أو منفصل عنه بغير ظاهر الانفصال كغلو^(٣) فأقل وليس كانفصال القرى^(٤) فهذا الفناء إن كان به أبنية استيطان ، فهو حي من أحياء محل الاستيطان^(٥) أما إن لم تكن فيه هذه الأبنية ، ففي اعتباره محلا للاستيطان للجمعة ، قولان للفقهاء :

القول الأول : يعتبر محل استيطان للجمعة ، وإليه ذهب الحنفية^(٦) والحنابلة^(٧) .

(١) المجموع ٤/٥٠٢ والمغني ٣/٢٠٦ والكافي ١/٢٨٥ وينظر : ما تقدم في التعريف بالاستيطان ص ١٣٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) الغلو بفتح الغين : رمية سهم أبعد ما يقدر عليه . وقيل : قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمئة . المصباح المنير ص ٤٥٢ ، وبالأمتار : ١٩٢ مترا . المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها ص ٣٠١ .

(٤) فتح القدير ٢/٥٠ والعناية ٢/٥٢ وفتاوى السبكي ١/١٩٢ والمصباح المنير ص ١٨٣ .

(٥) ينظر : ما تقدم ص ١٣٨ .

(٦) الهداية وفتح القدير ٢/٥٢ وبدايع الصنائع ١/٢٥٩ .

(٧) المغني ٣/٢٠٩ .

أدلتهم : الدليل الأول: عن عبدالرحمن^(١) بن كعب بن مالك عن أبيه عليه السلام: (أنه إذا سمع النداء يوم الجمعة ، ترحم لأسعد بن زرارة عليه السلام ^(٢) فقلت له : إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة ؟ قال : لأنه أول من جمع بنا في هزم التبيت من حرة بني بياضة في نقيع يقال له : نقيع الخضعات)^(٣) .

ووجهه : أن أسعد _ أقام الجمعة في هذه الحرة ، وهي فناء للمدينة ، وفناء المصر بمزلقته في حوائج أهله ، فدل على جواز إقامة الجمعة في كل فناء لمصر^(٤) .
واعترض عليه : هذه الجمعة كانت قبل افتراضها ، وباجتهاد من الصحابة المذكورين رضي الله عنهم ودون علم من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لما جاء في سببها^(٥) .

(١) أبو الخطاب ، من كبار التابعين، ثقة ، مات في خلافة سليمان بن عبد الملك . تقريب التهذيب ١/ ٤٩٦ .

(٢) ابن عُدس ، أبو أمانة الأنصاري الخزرجي ، قدم الإسلام شهد العقبتين ، وأول من مات من الصحابة رضي الله عنهم بعد الهجرة ، على رأس تسعة أشهر منها . الإصابة في تمييز الصحابة ٥٠/١ ، ٥١ .

(٣) أخرجه أبو داود في السنن ٦٤٥/١ من طريق محمد بن إسحاق كتاب الصلاة ، باب الجمعة في القرى : ١٠٦٩ وسكت عنه . وقال النووي : (حديث حسن ، رواه أبو داود والبيهقي بأسانيد صحيحة) . المجموع ٥٠٤/٤ وقال البيهقي : (ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية ، وكان الراوي ثقة استقام الإسناد ، وهذا حديث حسن الإسناد صحيح) . السنن الكبرى ٣/ ١٧٧ كتاب الجمعة ، باب العدد إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة . وصححه ابن حزم . المحلى ٣/ ٢٥٠ . والمهزم بفتح الهاء وسكون الزاي : المكان المظمن . والتبيت أبو حي من اليمن ، اسمه مالك بن عمرو . وحرة بني بياضة: قرية لهم على ميل من المدينة . وبنو بياضة: بطن من الأنصار . والنقيع : بطن من الأرض يستنقع فيه الماء مدة فإذا نضب الماء أثبت الكلاً . معالم السنن ١/ ٦٤٥ .

(٤) الهداية والعناية ٥٢، ٥١/٢ وينظر : المغني ٣/ ٢٠٩ .

(٥) فتح القدير ٥١/٢ وفتح الباري ٣٥٥/٢ . ومما جاء في سببها روايتان الأولى : ما رواه ابن سيرين قال : (جمع أهل المدينة قبل أن يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل أن تزل الجمعة ، وهم الذين سموها الجمعة ، فقالت الأنصار : لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، وللنصارى مثل ذلك ، فهلم

ويرد عليه : يمتنع هذا ؛ لأن مصعب بن عمير — أقام هذه الجمعة بعد أن استأذن رسول الله ﷺ فيها وأذن له^(١) وإن صحت هذه الرواية فيؤيدها : أن الجمعة لم تقم يومئذ في غير هذه الحرة من حرار المدينة^(٢) ولو أقيمت فيها لنقلت كهذه^(٣).
الدليل الثاني: هذا الفناء تصح فيه صلاة العيد لأهل محل الاستيطان، والجمعة عيد، فتصح فيه كذلك^(٤).

ويمكن الاعتراض عليه : خرج جواز العيد في الفناء بدليل، بخلاف الجمعة^(٥).

=فلنجعل يوماً نجتمع فيه ونذكر الله ونصلي ونشكره فيه فاجعلوه يوم العروبة ، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة ، فاجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى بهم ، وذكرهم ، فسموه يوم الجمعة فأنزل الله في ذلك بعد ذلك ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ الجمعة: ٩ . أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٥٩/٣ كتاب الجمعة ، باب أول من جمع : ٥١٤٤ وقال ابن حجر : (روى عبدالرزاق بإسناد صحيح) وذكره ، ثم قال : (وهذا وإن كان مرسلًا ، فله شاهد بإسناد حسن ... أخرجه أحمد ... وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك — قال : كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة ، أسعد بن زرارة) فتح الباري ٢/ ٣٥٥ والرواية الثانية : ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : (أذن النبي ﷺ الجمعة قبل أن يهاجر ، ولم يستطع أن يجمع بمكة ، فكتب إلى مصعب بن عمير : أما بعد ، فانظر اليوم الذي تجهر فيه اليهود بالزبور ، فاجمعوا نساءكم وأبناءكم ، فإذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة ، فتقربوا إلى الله بركعتين) عزاه ابن حجر إلى الدار قطني ، ولم يبين درجته . التلخيص الحبير ٢/ ٥٦٨ ولم أشر عليه في سنن الدار قطني . وينظر : مغني المحتاج ١/ ٢٧٦ وفضائل الجمعة أحكامها خصائصها ص ٦٧ . ولهذا وقع الخلاف في افتراض الجمعة : هل كان قبل الهجرة أو بعدها ؟ قال النووي بعد نقله كلام أبي حامد في تعليقه : من أن الجمعة فرضت بمكة قبل الهجرة قال النووي : (وفيما قاله نظر) المجموع ٤/ ٤٨٣ وينظر : فضائل الجمعة أحكامها خصائصها ص ٦٤-٦٨ وما قاله النووي ، يعضده صحة رواية ابن سيرين .

تنبيه: لا تعارض بين الروایتين؛ بالأولى فيها الإمام أسعد بن زرارة ؓ والثانية مصعب بن عمير ؓ . فالجمع بينهما : الأولى فيها الأمر بالجمعة ، والثانية فيها إمام الجمعة . التلخيص الحبير ٢/ ٥٦٨ .
(١) ينظر : روايتي عبدالرزاق في المصنف ١٦١/٣ ، ١٦١ كتاب الجمعة ، باب أول من جمع ، وباب الإمام يجمع حيث كان : ٥١٤٦ ، ٥١٤٩ .

(٢) في المدينة أربع حرار: الحوض ، وبني سليم ، وبني عضيد ، وقباء . تاريخ معالم المدينة المنورة ص ٢٤٩ .

(٣) بل نقل عدم إقامة الجمعة في غير هذه الحرة . كما سيأتي .

(٤) المغني ٣/ ٢٠٩ .

(٥) ينظر : أدلة القول الثاني .

الدليل الثالث : الأصل عدم اشتراط البنيان لإقامة الجمعة ، ولا نص في اشتراطه ولا معنى النص ، فلا يشترط^(١) .

ويمكن الاعتراض عليه : بما سيأتي من أدلة القول الثاني .

القول الثاني: لا يصلح هذا الفناء للجمعة، وإليه ذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) .
واستدلوا بدلين : الدليل الأول: الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم لم يصلوا الجمعة في الصحراء مع تطاول الأزمان وتكرر الجمعة بخلاف العيد . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلوا كما رأيتموني أصلي)^(٤) فدل على أن فناء المصر لا يصلح محلاً للاستيطان للجمعة^(٥) .

الدليل الثاني: هذا الفناء ليس وطناً، فلا تصح فيه الجمعة كالبدو^(٦) .

الترجيح: الراجح القول الثاني، هذا الفناء ليس محلاً للاستيطان للجمعة ؛ وذلك لقوة دليليه، وضعف أدلة مخالفه .

ثمرة الخلاف : تظهر في إقامة أهل محل الاستيطان الجمعة في هذا الفناء ، فعلى القول الأول : تصح إقامتها فيه ، وعلى القول الثاني لا تصح .

القسم الثاني : ما لم يكن فناء محل الاستيطان :

يكون المكان غير فناء لمحل الاستيطان ، إذا استقل عنه باسم لا يلحقه به ولم يتخذ لمصلحه وانفصل عنه انفصالا ظاهراً بأكثر من غلوة^(٧) . وهذا القسم، ضربان :

(١) المغني ٢٠٩/٣ .

(٢) الشرح الصغير ٦٨٧/١ .

(٣) المجموع ٥٠٥،٥٠١/٤ واستثنوا ما لو تهدمت أبنية القرية وأقاموا على عمارتها . المجموع ٥٠١/٤ .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة ، باب الأذان للمسافرين : ٦٣١ .

(٥) المجموع ٥٠٥/٤ .

(٦) المذهب ٥٠١/٤ .

(٧) ينظر : ما تقدم في القسم الأول ص ١٤٥ وتقدم قدر الغلوة ص ١٤٥ .

الضرب الأول : ما لا يسمع فيه نداء الجمعة من محل الاستيطان :

هذا الموضوع : ما بعد عن محل الاستيطان فرسخاً^(١) فأكثر . وهذا لا يصلح محلاً للاستيطان للجمعة ، فلا تصح إقامتها فيه ، ولا يجب على أهله الذهاب لها فيما قرب منه من محل الاستيطان ، باتفاق الفقهاء القائلين باشتراط الاستيطان^(٢) .

ومما يستدل به لهذا ، دليلان : الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها قالت :
(كان الناس يتناوبون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي^(٣))^(٤) .

ووجهه : إقرار النبي ﷺ أهل المنازل والعوالي على تناوبهم التزول إلى المدينة للجمعة ، ولم يأمرهم بها ولا توعدهم على تركها في قراهم ، ولا توعد من لم يحضرها منهم في المدينة ، فدل على أن المكان الذي لا يسمع منه نداء الجمعة وليس هو فناء محل الاستيطان لا تصح فيه إقامة الجمعة ولا يجب على من فيه حضورها في محل الاستيطان^(٥) .

الدليل الثاني : كان أنس بن مالك رضي الله عنه في قصره على فرسخين وأحياناً يجمع وأحياناً لا يجمع وهو بالزاوية^(٦) والمراد بـ يجمع : يحضر الجمعة في البصرة ؛ لما جاء أنه ﷺ كان يشهد الجمعة من الزاوية ، وهي على فرسخين من البصرة^(٧) .

(١) ينظر : ما سيأتي في الضرب الثاني . والفرسخ : ثلاثة أميال . المصباح المنير ص ٤٦٨ وهي : ثنتا عشرة ألف خطوة . عمدة القاري ٣٨٧/٦ وبالمتر : خمسة كيال وأربعون متراً . المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها ص ٣٠٠ وبسر الآدمي والإبل : ساعة ونصف . التعليق الحاوي ٦٥٥/١ والشرح المتع ١٩/٥ .
(٢) ينظر : ما سيأتي في الضرب الثاني .

(٣) العوالي : جمع العالية ، مواضع وقرى وضيعات بقرب مدينة رسول الله ﷺ من جهة المشرق من ميلين إلى ثمانية أميال ، وقيل أدناها من أربعة أميال . عمدة القاري ١٩٨/٦ وينظر : معجم البلدان ٧٤٣/٣ .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح ٢٨٦/١ كتاب الجمعة ، باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب : ٩٠٢ .

(٥) ينظر : ما سيأتي ص ١٧١ .

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح ٢٨٦/١ معلقاً بصيغة الجزم ، كتاب الجمعة ، باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من تجب . والزاوية : موضع ظاهر معروف على فرسخين من البصرة ، كان به لأنس ﷺ قصر وأرض . فتح الباري ٣٨٥، ٤٧٥/٢ .

(٧) فتح الباري ٣٨٦، ٣٨٥/٢ وقال : (وصله ابن أبي شيبة) . وأخرجه ابن أبي شيبة في الكتاب المصنف ١٠٢/٢ كتاب الصلوات ، من كم تؤتى الجمعة .

الضرب الثاني : ما يسمع فيه نداء الجمعة من محل الاستيطان :

يسمع غالباً نداء الجمعة من محل الاستيطان فيما قاربه من صحراء ومزارع ونحوها إن كان بينهما أقل من فرسخ .

وهذا المكان لا يصلح للاستيطان للجمعة ، باتفاق القائلين باشتراط الاستيطان لها ؛ لأن هذا ليس مصرّاً ولا فناء له . فلا يصح إقامة الجمعة فيه^(١) أما وجوب السعي على من فيه لأداء الجمعة في محل الاستيطان ، فيختلف باختلاف حاله ، وله حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون من في هذا المكان مسافرون :

المسافرون في هذا المكان لا تصح إقامتهم الجمعة فيه ؛ لأن النبي ﷺ وسائر أصحابه رضي الله عنهم كانوا يسافرون ولم يثبت أنهم صلوا الجمعة في أماكن أسفارهم^(٢) .

لكن يستحب لهؤلاء المسافرين الذهاب لأداء الجمعة في محل الاستيطان ؛ لأنها أكمل وخروجاً من خلاف من أوجبها على المسافر السامع لندائها^(٣) .

الحالة الثانية : أن يكون من في هذا المكان مستوطنون له أو مقيمون فيه :

اختلف الفقهاء في وجوب ذهاب المستوطنين لهذا المكان والمقيمين فيه إلى محل الاستيطان ؛ لحضور الجمعة فيه مع أهله ، على قولين :

القول الأول : لا يجب عليهم الذهاب إلى محل الاستيطان ، وإليه ذهب الحنفية^(٤) .

(١) تقدم ص ١٤٥-١٤٨ ، وينظر : المجموع ٤/٤٨٧ .

(٢) المغني ٣/٢١٦ وينظر : ما سيأتي ص ١٨٣ .

(٣) بداية المبتدي وفتح القدير ٢/٦٢ والشرح الكبير ١/٣٧٧، ٣٨٥ والمجموع ٤/٤٨٤، ٤٨٥ والمغني ٣/

٢١٦، ٢٢٠ . والمسافر الذي لا يسمع نداء الجمعة ، لا تجب عليه الجمعة باتفاق الفقهاء ، واختلفوا

فيمن يسمع النداء بها علة قولين : عند جمهور ، لا تجب عليه . وعند الزهري والنخعي ، تجب .

الكتاب المصنف لابن أبي شيبه ٢/١٠٤، ١٠٥ والمجموع ٤/٤٨٥، ٥٠٢ والمغني ٣/٢١٦ .

(٤) الإشراف على مسائل الخلاف ١/١٢٤ والمغني ٣/٢٤٤ وينظر : الهداية وفتح القدير ٢/٥٠ وبدائع

الصنائع ١/٢٥٩ .

واستدلوا بدليلين :الدليل الأول : أن عثمان رضي الله عنه صلى العيد يوم الجمعة ثم قال :
(إن هذين العيدين قد اجتمعا في يوم واحد ، فمن كان من أهل العوالي^(١) فأحب أن
يمكث حتى يشهد الجمعة فليفعل ، ومن أحب أن ينصرف فقد أذن له)^(٢) .

ووجهه : هذا تخيير من عثمان رضي الله عنه لأهل العوالي يوم العيد في حضور الجمعة في
المصر، وهي خارجة عنه ، فدل على عدم وجوبها على الخارج عن محل الاستيطان^(٣) .

الاعتراض عليه : سقطت الجمعة يوم العيد عن أهل العوالي ؛ لاجتماع عيدين
الجمعة والعيد ، فأجزأ العيد عنها^(٤) .

الدليل الثاني : هذا المكان خارج مصر ، فلا تجب الجمعة على أهله كأهل
الحلل^(٥) .

الاعتراض عليه : ساكنو هذا الموضع مستوطنون له كأهل مصر وليسوا كأهل
الحلل ؛ فهم لا يستوطنون منازلهم ، وإنما يحلون ويرتحلون ؛ لعيشهم^(٦) .

ويمكن الرد عليه : هؤلاء ليسوا كأهل الحلل ، لكن مكانهم ليس كالمصر .

(١) تقدم التعريف بالعوالي ص ١٤٩ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٣/٣٠٥ كتاب صلاة العيدين ، باب اجتماع عيدين : ٥٧٣٢ .

(٣) ينظر : المغني ٣/٢٤٥ . واختلف الفقهاء في وجوب الجمعة على من صلى العيد إن كان يوم جمعة
على ثلاثة أقوال : عند الجمهور تجب الجمعة ، وعند الحنابلة تسقط عن غير الإمام ويصلونها ظهرًا
وفي رواية حتى عن الإمام ، وعند عطاء تسقط الجمعة والظهر . المجموع ٤/٤٩١، ٤٩٢ والمغني ٣/
٢٤٢، ٢٤٣ .

(٤) المغني ٣/٢٤٥ .

(٥) المصدر نفسه . وأهل الحلل : البدو الذين يحلون ويرتحلون . المصدر نفسه . والأصل في الحلل
بكسر الحاء وفتح اللام بعدها جمع حلة بكسر الحاء ، وهي مائة بيت فما فوقها . المصباح المنير ص
١٤٨ .

(٦) المغني ٣/٢٤٥ .

القول الثاني : يجب على أهل هذا المكان الذهاب إلى محل الاستيطان لحضور الجمعة فيه ، وإليه ذهب المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) .

أدلتهم : الدليل الأول : قول الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة : ٩] .

والاستدلال بها من وجهين :

الوجه الأول : في هذا النص وجوب السعي إلى الجمعة على كل من سمع النداء ، سواء أكان هو داخل المصر أم خارجاً عنه ، وإنما استثنى من ذلك المرأة والصبي والمسافر والمريض والمملوك بنصوص أخرى ، وليس أصحاب هذا المكان منهم ، فوجب عليهم حضور الجمعة في محل النداء إذا سمعوه منه في مكانهم^(٤) .

(١) الإشراف على مسائل الخلاف ١٢٤/١ والشرح الصغير ٦٨٢/١ .

(٢) المجموع ٤/٤٨٧ .

(٣) المغني ٣/٢٤٤ .

(٤) الإشراف على مسائل الخلاف ١٢٤/١ . واختلف أصحاب هذا القول فيما يعتبر به القرب بالسماع : على قولين : الأول : ذهب المالكية والحنابلة إلى تحديده بالمسافة ، وهي فرسخ ؛ لأن اعتبار حقيقة النداء غير ممكن ؛ لاختلاف الناس في قدر السمع واختلاف المؤذنين في رفع الصوت . وما كان هذا سبيله ، ينبغي أن يقدر بمقدار لا يختلف ، وقد ذكر فيما جرب أن المنادي إذا كان صيتاً في موضع عال والرياح ساكنة والأصوات هادئة ، فإن الصوت ينتهي إلى هذا الحد . الإشراف على مسائل الخلاف ١٢٤/١ والمغني ٣/٢٤٤-٢٤٦ . القول الثاني : ذهب الشافعية إلى أن العبرة سماع النداء . قال النووي : (نداء رجل عليّ الصوت يقف على طرف البلد من الجانب الذي يلي تلك القرية ، ويؤذن والأصوات هادئة والرياح ساكنة . فإذا سمع صوته من وقف في طرف تلك القرية الذي يلي بلد الجمعة وقد أصغى إليه ولم يكن في سمعه خلل ولا جاوز سمعه في الجودة عادة الناس ، وجبت الجمعة على كل من في ذلك المكان ، وإلا فلا.... ولا يعتبر وقوف المنادي على موضع عال كمنارة أو سور) المجموع ٤/٤٨٧ ويظهر لي أن هذا الخلاف لفظي ؛ لإيجاب الشافعية حضور الجمعة في محل الاستيطان على جميع أهل ذلك المكان حتى من لم يسمع النداء ، ولأن المالكية والحنابلة وصفوا النداء بما وصفه الشافعية .

ويعترض عليه : الجميع متفق على أن أهل العوالي ونحوهم لا يجب عليهم حضور الجمعة في المدينة^(١) فهم أيضاً مستثنون من هذه النصوص - وإن كان ليس بالنص كالمرأة - فكذا أهل هذا المكان مستثنون كأهل العوالي .

الوجه الثاني : النداء جعل علماً على وجوب السعي ، ولا يحتمل هذا إلا الخارج عن المصر ؛ لأن من كان فيه لا يراعى فيه سماع النداء^(٢).

ويمكن الاعتراض عليه: يسلم هذا ، لكن النداء جعل لبداية وقت السعي الواجب إلى الجمعة من أهل المصر^(٣) وليس أهل هذا المكان من أهل المصر .

الدليل الثاني : أصحاب هذا الموضع أصحاء ، ولو حضروا الجامع وجبت عليهم الجمعة ، فكذا إن سمعوا النداء وجب عليهم الحضور^(٤) .

ويمكن الاعتراض عليه : هذا ليس محل اتفاق ، ويحتاج إلى نص شرعي^(٥).

الترجيح : الراجح القول الأول ، لا يجب حضور الجمعة في محل الاستيطان على من سمع نداء الجمعة منه وهو مستوطن أو مقيم خارج فنائه ؛ وذلك لقوة دليله الثاني^(٦) وضعف أدلة القول الثاني ؛ بما اعترض عليها . ولأنه لم ينقل عن الرسول ﷺ وخلفائه رضي الله عنهم أنهم أمروا أهل الأماكن التي حول المدينة بالحضور فيها للجمعة مع أنه لا يخلو منها ما يسمع فيه النداء من المدينة^(٧) ولأن في إلزام الخارج عن فناء محل الاستيطان بالحضور للجمعة فيه ممن سمع نداءها منه ، فيه مشقة ظاهرة سواء أكان الذهاب بالسيارة أم بالأقدام ، لاسيما مع التكرار كل جمعة ووجوبه على

(١) ينظر : ما سيأتي في حكم الاستيطان ص ١٧١ .

(٢) الإشراف على مسائل الخلاف ١٢٤/١ والمغني ٢٤٥/٣ .

(٣) ينظر : ما تقدم ص ١٣٨ .

(٤) الإشراف على مسائل الخلاف ١٢٤/١ .

(٥) ينظر : فتح القدير ٥٢/٢ .

(٦) لمشاهدته أدلة الجميع باشتراطهم الاستيطان للجمعة ، وستأتي ص ١٧٢ .

(٧) ينظر : أدلة القائلين باشتراط الاستيطان ص ١٧٢ .

جميع أهل هذا المكان بمجرد سماع بعضهم القريين النداء من محل الاستيطان ؛ لأن سماعه يقدر بالفرسخ . ومما يؤيد عدم وجوب الحضور ، فعل أهل العوالي ؛ فإن مسجدهم بقاء^(١) قال ابن عمر رضي الله عنهما : (إن رسول الله ﷺ كان يزور قباء راكباً و ماشياً)^(٢) ومع هذا لم يكن جميعهم يصلون الجمعة في المدينة ولم يلزموا بحضورها فيها^(٣) .

تنبيه : لا عبرة بسير السيارات ونحوها ؛ فإنه ليس كل أحد يجدها ، ولو اعتبر السير بها ، لوجب حضور الجمعة حتى على من بينه وبين محل الاستيطان مسافة قصر ، ولا قائل به من أهل العلم ؛ فإن مسافة القصر خمسة فراسخ ، وتقطعها السيارة في نصف زمن قطع الآدمي والإبل الفرسخ الواحد .

المكان الثاني : القرية الكبيرة :

يمكن التعريف بالقرية الكبيرة عند الحنفية : ما كان أكبر مساجدها يسع أهلها المكلفين بالجمعة لو اجتمعوا فيه ، ولم يحصرها السلطان^(٤) .
وعند المالكية : ما انطبق عليها تعريفهم بالقرية^(٥) .
وعند الشافعية والحنابلة : ما تحققت فيها أوصاف القرية ، وكان أهلها المكلفون بالجمعة المستوطنون بها أربعين رجلاً فأكثر ، ولم تكن مصرأ^(٦) .

(١) بضم القاف ، حرة من حرار المدينة ، سميت باسم بئر فيها ، وهي في العوالي على ثلاثة أميال من المدينة وقيل : ميلين . بها أول مسجد أسسه رسول الله ﷺ . فتح الباري ٦٩/٣ وتاريخ معالم المدينة المنورة ص ٢٤٩ .

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح ٣٦٧/١ كتاب فضل الصلاة ، باب مسجد قباء : ١١٩١ ومسلم ١٠١٦/٢ واللفظ له ، كتاب الحج ، باب فضل مسجد قباء : ١٣٩٩ .

(٣) ينظر : ما تقدم ص ١٥٠ ، وما سيأتي ص ١٧٢ .

(٤) ينظر : الهداية ٥٢،٥١/٢ وبدائع الصنائع ٢٥٩/١ ، ولعل التمصر يكون يجعل فيها مقراً للأمانة والقضاء ، وتقام فيها الحدود على مستحقها من أهلها . ينظر : ما تقدم في التعريف بالمصر . ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٥) ينظر : ما تقدم في تعريفهم بالقرية ص ١٤٠ .

(٦) ينظر : ما تقدم في تعريفهم بالقرية ص ١٤٠ ، والتعريف بالمصر ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

وبناء على هذه التعريفات ، يمكن التعريف بالقرية الكبيرة : ما كانت أكبر من القرية الصغيرة ، ولم تكن مصرأ .

والقرية الكبيرة كونها محل استيطان للجمعة وعدمه : إما أن تتبع مصرأ وإما أن لا تتبعه . وتبعيتها له : كونها فناء له غير مستقلة عنه^(١) .

فإن كانت تبعأ لمصر ، تقدم حكمها فيما قارب محل الاستيطان^(٢) . وإن كانت مستقلة بنفسها لا تتبع مصرأ ، اختلف القائلون باشتراط الاستيطان للجمعة ، في اعتبار هذه القرية محلا له ، على قولين :

القول الأول : لا تعتبر محل استيطان للجمعة ، وإليه ذهب الحنفية^(٣) . واستدلوا بستة أدلة : **الدليل الأول :** ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : (لا جمعة إلا في مصر جامع)^(٤)

ووجهه : هذا نص على عدم الجمعة إلا في المصر الجامع ، والقرية ليست مصرأ جامعاً ، فدل على أن القرية ليست محل استيطان للجمعة^(٥) . واعترض عليه : هذا لم يصح عن النبي ﷺ فلا يحتج به^(٦) .

الدليل الثاني : كان النبي ﷺ يقيم الجمعة في مسجده ، ولم يرو عنه إقامتها حول المدينة في القرى . فدل على عدم اعتبار القرية محلاً للجمعة^(٧) .

(١) ينظر : الهداية وشرح لعناية ٥٢،٥١/٢ والمصباح المنير ص ١٨٣ .

(٢) ص ١٤٥ .

(٣) الهداية ٥٠/٢ وبدائع الصنائع ٢٥٩/١ .

(٤) أخرجه الزيلعي وقال : (غريب مرفوعاً ، وإنما وجدناه موقوفاً) نصب الراية ١٩٥/٢ وقال النووي : (ضعيف متفق على ضعفه) المجموع ٥٠٥/٤ .

(٥) ينظر : العناية ٥٢/٢ .

(٦) المغني ٢٠٩/٣ وما تقدم في ذكر تخريج هذا الحديث .

(٧) بدائع الصنائع ٢٥٩/٢ ومغني المحتاج ٢٨١/١ والمغني ٢٠٣/٣ .

الدليل الثالث: عن علي عليه السلام قال: (لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع^(١)) ووجه: حصر الجمعة في مصر الجامع ، وهو نص من علي عليه السلام وكفى به قدوة^(٢) فدل على عدم صحتها في غير مصر .

واعترض عليه من وجهين : الوجه الأول : هذا ضعيف عن علي عليه السلام^(٣) . ويمكن الرد عليه : روي بسند آخر صحيح . وتقدم في تحريجه .
الوجه الثاني : خالف علياً رضي الله عنه في ذلك عمر وكثير من الصحابة رضي الله عنهم^(٤) .

ورُدَّ هذا: قول علي عليه السلام أولى من قول غيره ؛ لأن هذا منه يجب أن يكون سماعاً؛ لأن دليل فرضية الجمعة من القرآن يفيد عموم الأمكنة ، وإقدام علي عليه السلام على نفي ذلك في بعض الأمكنة لا يكون إلا عن سماع ؛ لأنه خلاف القياس المستمر في مثله^(٥) .

ويجاب عليه ، من وجهين :

الوجه الأول : يسلم به ، لكنه قول آحاد ، وهو عندكم لا يجوز أن يزداد به على القرآن الكريم ، ولا أن يخص به^(٦) .

(١) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٦٧/٣ كتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى الصغار ٥١٧٥ . وصححه ابن حزم . المحلى ٢٥٦/٣ وقال النووي : (موقوف على علي عليه السلام بإسناد ضعيف منقطع) المجموع ٥٠٥/٤ ورده العيني بقوله : (كأنه لم يطلع إلا على الأثر الذي فيه الحجاج بن أرقطاه ، ولم يطلع على طريق جرير عن منصور ، فإنه سند صحيح ، ولو اطلع عليه لم يقل بما قاله) عمدة القاري ١٨٨/٦ وينظر : نصب الراية ١٩٥/٢ ومعارف السنن ٣٥٢/٤ ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٣٦٢/١٢ .

(٢) فتح القدير ٥١/٢ .

(٣) المجموع ٥٠٥/٤ وتقدم تخريج هذا الأثر .

(٤) المجموع ٥٠٥/٤ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦٦/٢٤، ١٦٧، والمغني ٢٠٩، ٢٠٨/٣ والمحلى ٣/٢٥٦ وسيأتي أثر عمر عليه السلام : تخريجاً واستدلالاً واعتراضاً عليه ، في أدلة القول الثاني .

(٥) فتح القدير ٥١/٢ .

(٦) التحقيقات العلا بإثبات فرضية الجمعة على القرى ص ٢٦ وينظر : أصول السرخسي ١/١٣٣ و٢/

الوجه الثاني : قول علي عليه السلام كقول غيره من الصحابة رضي الله عنهم في أنه يحتمل أن يكون منهم سماعاً أيضاً . فحمل ذلك على أنه اجتهد من الجميع أولى ، وهو الظاهر .

الدليل الرابع : الصحابة رضي الله عنهم حين فتحوا الأمصار والقرى لم ينصبوا المنابر إلا في الأمصار دون القرى ، ولو حصل لنقل ولو آحاداً ، فكان ذلك إجماعاً منهم على أن المصر شرط للجمعة دون القرى فليست محلاً للاستيطان للجمعة^(١) .

ويعترض عليه : ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم صلاة الجمعة في القرى^(٢) .
الدليل الخامس : الظهر فريضة فلا ترك إلا بنص قاطع ، والنص ورد بتركها إلى الجمعة في الأمصار ، ولذا لا تؤدي في البراري إجماعاً ، ولا في القرى الصغار عند المخالف ، فدل على أن القرى ليست محل استيطان للجمعة^(٣) .

واعترض عليه : يسلم أن الجمعة أقيمت في المصر زمن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه رضي الله عنهم لكن أقيمت الجمعة في زمنهم أيضاً حتى في القرى الكبيرة^(٤) .

الدليل السادس : الجمعة من أعظم شعائر الإسلام ، فتختص بمكان إظهار الشعائر وهو المصر ، والقرية بخلافه ، فلا تكون محلاً للجمعة^(٥) .

واعترض عليه : هذا لا يمنع من إقامة الجمعة في القرية المستوطنة بالعدد المشروط للجمعة^(٦) .

ويمكن الرد عليه : الشعائر لا يكفي في حصوله ، العدد فقط ؛ فإنه قد يوجد في البراري ومع هذا لا تعتبر محلاً للشعائر .

(١) بدائع الصنائع ٢٥٩/١ وفتح القدير والعناية ٥٣،٥١/٢ .

(٢) تنظر : أدلة القول الثاني .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المهذب ٥٠١/٢ وسيأتي بيانه في أدلة القول الثاني .

(٥) بدائع الصنائع ٢٥٩/١ .

(٦) فضائل الجمعة أحكامها خصائصها ص/٢٦٥ .

القول الثاني : القرية الكبيرة تعتبر محل استيطان للجمعة . وإليه ذهب المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) واختاره من المتأخرين ابن سعدي^(٤) وابن باز^(٥) .
واستدلوا لاعتبار القرية محل استيطان للجمعة ، بستة أدلة :
الدليل الأول: أدلة عموم وجوب الجمعة ، ومنها آية وجوب السعي إليها^(٦) .
ووجهه : لم تخص هذه الآية أهل المدن دون غيرها من القرى^(٧) .
واعترض عليه : أدلة عموم وجوب الجمعة ، ليست على إطلاقها باتفاق الأمة ؛
إذ لا يجوز إقامتها في البراري إجماعاً ، ولا في كل قرية عندكم ، فقد رتب قرية خاصة وقد رتبنا المصر وهو أولى ؛ لقول علي عليه السلام^(٨) .
ويرد عليه : بما تقدم في الاعتراض على الاستدلال بقول علي عليه السلام .
الدليل الثاني: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ في مسجد عبد القيس بجوآثي من البحرين)^(٩) .

(١) أقرب المسالك ٦٧٩/١ .

(٢) المجموع ٥٠١/٤ ومغني المحتاج ٢٨٢،٢٨٠/١ .

(٣) كشف القناع ٢٨/٢ والمغني ٢٠٨،٢٠٦/٣ .

(٤) ينظر : الفتاوى السعدية ص ١٨٠ .

(٥) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٣٦٠/١٢ .

(٦) ينظر فتح القدير والعناية ٥٢،٥١/٢ وتقدمت في الدليل الأول للقول الأول .

(٧) العناية ٥٢/٢ وينظر : ما سيأتي في حكم الاستيطان ص .

(٨) فتح القدير والعناية ٥٢،٥١/٢ وينظر : ما سيأتي في حكم الاستيطان ص ١٧١ .

(٩) أخرجه البخاري ٢٨٤/١ كتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى والمدن : ٨٩٢ وجوآثي : اسم حصن بالبحرين . النهاية في غريب الحديث ٣١١/١ وجوآثي اسم قرية تقع بالقرب من قرية الكلاية في الشمال الشرقي لمدينة الهفوف في الأحساء ، وبقي من جوآثي الآن آثار مسجد قديم مبني باللبن والطين ، يقال : إنه بني على آثار مسجد جوآثي الذي أقيمت فيه الجمعة زمن الرسول صلى الله عليه وسلم .

ووجهه: الظاهر أن أهل جواثى لم يجمعوا فيها إلا بأمر الرسول ﷺ ؛ لأن بقدم وفداهم رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ أصبحوا صحابة ؛ وقد عرف عن الصحابة رضي الله عنهم عدم استبدادهم بالأمور الشرعية في زمن الوحي ، ولو كانت جمعهم في قرينهم غير صحيحة ، لزل الوحي ببيانه ، وهذا استدلووا رضي الله عنهم على جوازها كما استدلووا رضي الله عنهم على جواز العزل بعدم نزول القرآن بتحريمه^(١) .

واعترض عليه : جواثى ليست قرية بل مصرأ^(٢) ؛ لما حكى ابن الأثير : أنها اسم حصن بالبحرين والحصن لا بد له من أمير . وجواثى يسكنها ما فوق أربعة آلاف نفس ، وبها تجارة كبيرة من قبل الإسلام ؛ قال امرؤ القيس :
وَرُحْنَا كَأَنَّما مِنْ جُواثَى عَشِيَّةً نُعَالِي النِّعَاجَ بَيْنَ عِدَلٍ وَمُحَقَّبٍ^(٣)
يريد كثرة ما معهم من العبيد . والقرية لا تكون كذلك^(٤) .

ورد هذا : ما ذكر عن جواثى لا ينافي كونها قرية ؛ لأن ما ثبت في الحديث من إطلاق القرية عليها أولى ، مع أنه يحتمل أنها كانت قرية ثم صارت مدينة^(٥) .

وأجيب عنه : الحديث أطلق على جواثى قرية ؛ وهذا بالاعتبار اللغوي ؛ كما قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ

تنبيه : البحرين هنا هي الأحساء ، وهي الواقعة على الساحل الشرقي للجزيرة العربية . وليس المراد بالبحرين مملكة البحرين الحالية ؛ فإنها جزيرة في البحر كانت تسمى جزيرة أوال . ينظر : تاريخ البحرين في القرن الأول الهجري ص ٢٢-٢٦ .

(١) فتح الباري ٢/٣٨٠ .

(٢) العناية ٢/٥٣ .

(٣) ديوان امرؤ القيس ص ٨٤ .

(٤) عمدة القاري ٦/١٨٧ وفتح القدير ٢/٥١ . وينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٣١١ .

(٥) فتح الباري ٢/٣٨١ .

عَظِيمٌ [الزخرف: ٣١] وهاتان القريتان هما مكة والطائف ، وهما ليستا قريتين بل

مدينتان . وقال الله جل وعز : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] .

وهذه القرية بلدة مصر ، وهي ليست قرية بل مصرأً من الأمصار الكبار^(١) .

الدليل الثالث: عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنه كان في البحرين فكتب إلى عمر رضي الله عنه

يسأله عن الجمعة فيها ؟ فكتب إليه عمر رضي الله عنه : (أن جمعوا حيث كنتم)^(٢) .

ووجهه : عمر رضي الله عنه لم يخص الجمعة بالمصر ، فدل على صحة القرية الكبيرة

للاستيطان للجمعة^(٣) .

ويمكن الاعتراض عليه :

إن أبا هريرة رضي الله عنه حين سأل عمر رضي الله عنه عن الجمعة كان في البحرين . والبحرين

مصر من الأمصار ، وكانت الجمعة تقام فيها منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) فالعموم في قول

عمر رضي الله عنه يراد به الخصوص بالبحرين ، ويحتمل التجميع حيث كنتم مع أهل

الاستيطان .

الدليل الرابع : النبي صلى الله عليه وسلم أقام الجمعة في المدينة ، وهي في أول الهجرة في حكم

القرى ، فدل على صحة الجمعة في القرية^(٥) .

ويمكن الاعتراض عليه :

الرسول صلى الله عليه وسلم إمام ، واستيطانه المدينة جعلها مصرأً ، فخرجت عن كونها قرية^(٦) .

(١) تفسير القرآن العظيم ١٢٦/٣ وفتح القدير ٥١/٢ ومجموعة فتاوى ابن تيمية ١٣٦/١ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في الكتاب المصنف ١٠١/٢، ١٠٢ في كتاب الصلوات ، من كان يرى الجمعة

في القرى وغيرها . وعزاه ابن قدامة إلى الأثرم ، ونقل عن أحمد قوله : (إسناده جيد) . المغني ٣/

٢٠٩ .

(٣) ينظر : العناية ٥٢/٢ والمغني ٢٠٩/٣ .

(٤) ينظر : العناية ٥٢/٢، ٥٣ وما تقدم في الاعتراض على الدليل الثاني .

(٥) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٣٦٠/١٢ .

(٦) ينظر : ما تقدم في التعريف بالمصر وما يتم تمصيره ص ١٣٦ ، والتعريف بالقرية . ١٤٠ .

الدليل الخامس : أقام مصعب بن عمير رضي الله عنه الجمعة في حرة بني بياضة^(١) .
ووجهه : هذه الحرة قرية ، وأقيمت فيها الجمعة في زمن النبي ﷺ ولم ينكرها عليهم ، فدل على أن القرية محل استيطان للجمعة^(٢) .
ويعترض عليه : هذه الجمعة لم تكن بعلم النبي ﷺ ولا بإذنه^(٣) وليس في هذه الرواية أن مصعباً رضي الله عنه صلاها جمعة بخطبتين وركعتين . وغاية ما في الرواية الصحيحة عن هذه الصلاة: أن مصعباً رضي الله عنه ذكرهم ثم صلى ، وسموها جمعة؛ لاجتماعهم^(٤) ؛ إذ كيف ينقص أحد الصحابة رضي الله عنهم من ركعات الظهر دون أمر من الرسول ﷺ .

الدليل السادس: كتب عمر بن عبدالعزيز إلى عدي بن عدي^(٥): (انظر إلى أهل كل قرية ليسوا بأهل عمود ينتقلون ، فأمر عليهم أميراً ثم مره فليجمع بهم)^(٦) .
ووجهه: هذا أمر من عمر بن عبدالعزيز بصلاة الجمعة في القرية .
واعترض عليه: لا حجة فيه؛ لضعف راويه عبدالله بن الوليد العدني^(٧) ثم هو كتاب من عمر، ولو صح عنه، فهو رأي له ، وليس بحجة^(٨) كيف وعارضه عطاء

(١) صحيح ، وهو ما جاء في حديث أسعد بن زرارة رضي الله عنه وقد تقدم تخريجه .

(٢) ينظر : المغني ٢٠٨/٣ وفتح القدير والعناية ٥١/٢ .

(٣) فتح القدير ٥١/٢ وفتح الباري ٣٥٥/٢ ، وتقدم ص ١٤٦ .

(٤) ينظر : لفظ الرواية وسبب هذه الجمعة ص ١٤٦ .

(٥) أبو فروة ابن عميرة - بفتح العين - الكندي ، ثقة فقيه ، كان عاملاً لعمر بن عبدالعزيز على الموصل ، توفي ١٢٠ هـ . تقريب التهذيب ١٧/٢ .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في الكتاب المصنف ١٠٢/٢ ، كتاب الصلوات ، من كان يرى الجمعة في القرى وغيرها ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٨/٣ ، ١٧٩ كتاب الجمعة ، باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة . وفيه ضعف . الجوهر النقي ١٧٨/٣ .

(٧) أبو محمد ، نزيل مكة ، صدوق ربما أخطأ ، من كبار العاشرة . روى عن سفيان الثوري ، وروى عنه أحمد ابن حنبل . تقريب التهذيب ٤٥٩/١ والجرح والتعديل ١٨٨/٥ .

(٨) الجوهر النقي ١٧٨/٣ وعمدة القاري ١٨٨/٦ .

حين علم بأمر عمر بن عبدالعزيز لأهل المياه التي بين مكة والمدينة بإقامة الجمعة فيها^(١) .

الترجيح : الراجح ما ذهب إليه الحنفية ، أن القرية الكبيرة المستقلة عن المصر ليست محل استيطان لصلاة الجمعة ؛ وذلك لقوة أدلتهم ، وسلامة أكثرها من الاعتراضات القادحة ، بخلاف أدلة قول الجمهور ؛ فإنه رد عليها بما يجعلها لا تنهض للاستدلال . ومما يقوي ترجيح قول الحنفية :

أ- موافقتهم المذاهب الثلاثة في اشتراط الاستيطان للجمعة^(٢) مع أن غالب أدلة الحنفية في عدم صلاحية القرية للاستيطان هي نفسها أدلة الجمهور في اشتراط الاستيطان ، بينما استدل الجمهور على صلاحية هذه القرية للاستيطان بغالب أدلة القائلين بعدم اشتراط الاستيطان ، والجمهور لا يقولون به ؛ وعليه فما اعترضوا به على الحنفية في القرية الكبيرة ، يمكن أن يعترض به عليهم في اشتراطهم الاستيطان ؛ فالجميع استدلوا على اشتراط الاستيطان للجمعة ، بعدم إقامة الجمعة في العوالي وأمثالها التي حول المدينة ، وهو ماض عند الحنفية في القرية الكبيرة أيضاً ، والجمهور تركوا الاستدلال بهذا عند قولهم في صلاحية القرية الكبيرة للاستيطان!! .
إلا أن يقال: العوالي ليست قرية أيضاً ، ولا قائل به منهم جميعاً .

ب- قول الحنفية قال به جمع من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ولا أعلم لهم مخالفاً منهم^(٣) ؛ قال البيهقي: (الأشبه بأقاويل السلف وأفعالهم في إقامة الجمعة في القرى التي أهلها أهل قرار ليسوا بأهل عمود ينتقلون أن ذلك مراد علي بن أبي طالب عليه السلام)^(٤) قاله البيهقي بياناً للقول المتقدم لعلي عليه السلام : (لا جمعة إلا في مصر

(١) ينظر : مصنف عبدالرزاق ١٦٧/٣ .

(٢) ينظر : حكم الاستيطان لصلاة الجمعة ص ١٧١ .

(٣) ينظر : المصنف ، لعبدالرزاق ١٦١/٣-١٧٢ والكتاب المصنف ، لابن أبي شيبة ١٠٢/٢-١٠٤ .

(٤) السنن الكبرى ١٧٩/٣ .

جامع^(١) ولا يشكل ذكر البيهقي للقرى دون الأمصار ؛ فإنه تقدم أن القرية تطلق على المصر أيضاً^(٢) .

فإن قيل: تقدم أن علياً عليه السلام يخالفه ما جاء عن عمر عليه السلام في حديث أبي هريرة عليه السلام في الجمعة في البحرين ، وما جاء في جمعة هزم النبي . فتقدم الجواب عليهما . ويبقى أمر يتعلق بصلاة الجمعة في هزم النبي : إن صح اعتراض الحنفية عليه - وهو ما ثبت في تخريجه^(٣) ، من كونها بغير علم النبي ﷺ . لم يبق التباس . أما إن لم يصح اعتراضهم وثبت أن النبي ﷺ أذن بها . فالالتباس باق ، إلا أن يقال: إنما أذن النبي ﷺ بالجمعة فيها ؛ لوجود نائبه على المدينة فيها مصعب بن عمير عليه السلام . فيقال : أصبحت حينئذ هذه الحرة مصرأ ؛ لتمصير الإمام لها . ومما يقوي هذا - إن صح إذن النبي ﷺ بها - أن الجمعة لم تقم في خير هذه حرة من حرار المدينة ، وتقدم . والله تعالى أعلم .

ثمرة الخلاف: تظهر في إقامة الجمعة في القرى الكبيرة التي ليست فناء لمدينة : فعلى القول الأول - الحنفية - لا تصح فيها الجمعة وتجب على أهلها صلاة الظهر . وعلى قول الثاني - الجمهور - تجب على أهل هذه القرى الجمعة وتصح إقامتها فيها .

المكان الثالث: الخيام للإقامة الدائمة في أماكن بعيدة عن محل الاستيطان :

اختلف الفقهاء على قولين في صلاحية الخيام المنشأة لقصد الإقامة الدائمة في أماكن بعيدة عن محل الاستيطان ، للاستيطان لصلاة الجمعة :

القول الأول : لا يصلح هذا المكان محل استيطان للجمعة ، وإليه ذهب فقهاء المذاهب الأربعة في المعتمد عندهم^(٤) .

(١) ينظر : المصدر نفسه ، وتقدم أثر علي عليه السلام هذا وتخرجه .

(٢) معارف السنن ٣٥١/٤ وينظر : تفسير القرآن العظيم ٤٣٥/٣ والنهاية في غريب الحديث ١٠٠/١ و ٣٧٤/٤ .

(٣) صحيح ، وقد تقدم لفظه وتخرجه .

(٤) الشرح الصغير ٦٨١/١ والمجموع ٥٠١/٤ ومغني المحتاج ٢٨٠/١ والمغني ٢٠٣/٣ والإنصاف ٢/٣٦٥ . وينظر : فتح القدير ٥١/٢ .

واستدلوا لذلك بدليلين :

الدليل الأول : كانت قبائل العرب تقيم حول المدينة ولم يصلوا الجمعة في رحالهم ولا أمرهم النبي ﷺ بها ، ولو كان لنقل ولم يخف مع كثرتهم وعموم البلوى به^(١) .

الدليل الثاني : هؤلاء على هيئة المستوفزين^(٢) وليس لهم أبنية المستوطنين^(٣) .

القول الثاني : يصلح هذا المكان محل استيطان للجمعة ، وإليه ذهب الشافعية في قول^(٤) والحنابلة في قول^(٥) .

واستدلوا : هذا الموضع لأهل الخيام يعتبر وطنهم الأصلي^(٦) .

ويعترض عليه : بدليلي القول الأول .

الترجيح : الراجح القول الأول ؛ لقوة دليبيه وسلامتهما من الاعتراضات ، وضعف دليل القول الثاني .

ثمرة الخلاف : تظهر في حكم الجمعة في مكان هذه الخيام : فعلى القول الأول ، لا تصح إقامة الجمعة في هذا المكان ، ولا تجب على أهلها فيها . وعلى القول الثاني تجب عليهم إقامتها في مكانهم .

المكان الرابع : السجون^(٧) :

السجون من حيث حصول الاستيطان بها للجمعة ، ضربان :

(١) مغني المحتاج ٢٨١/١ والمغني ٢٠٣/٣ .

(٢) المستفتى : غير المطمئن . مختار الصحاح ص ٥٠٢ .

(٣) مغني المحتاج ٢٨١/١ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الفروع ١٣٧/٣ والإنصاف ٣٦٥/٢ .

(٦) مغني المحتاج ٢٨١/١ .

(٧) يحتاج الناس إلى السجون ؛ لتعزيز بعض المخالفين ، وللاحتراز ، وللإستيثاق بسبب قسوة أو تنفيذ عقوبة . أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام ص ٣٩-١١٧ وسجن المسلم لا يسقط عنه التكليف الشرعية كالصلاة والصيام ، بل يجب عليه المحافظة عليها في السجن وتأديته لها حسب استطاعته .

الضرب الأول : السجون الخارجة عن محل الاستيطان ، ولا يسمع فيها نداء الجمعة منه :

هذا الضرب من السجون ، لا تصلح محل استيطان للجمعة ، فلا تصح فيها صلاة الجمعة ولا تجب على من فيها ، وإنما الواجب عليهم الظهر ، باتفاق المذاهب الأربعة ، تخريجاً على ما سيأتي من اشتراطهم الاستيطان لها^(١) ، وما تقدم من تعريفاتهم لمحل الاستيطان وما يصح فيه من الأماكن^(٢) وهو غير متحقق في محل هذه السجون .

الضرب الثاني : السجون الداخلة في محل الاستيطان :

اختلف القائلون باشتراط الاستيطان للجمعة ، في صلاحية السجون التي داخل محل الاستيطان للاستيطان للجمعة ، على قولين :

القول الأول : تصلح هذه السجون للاستيطان للجمعة ، وإليه ذهب ابن سيرين^(٣) وبعض الشافعية^(٤) واختاره من المتأخرين ابن باز^(٥) .

واستدلوا : هذا السجن كسائر أماكن محل الاستيطان ؛ لجواز تعدد الجمعة فيها عند تعسر الاجتماع في جامع واحد ، فعند تعذر الاجتماع كما في السجن أولى^(٦) . واعترض عليه: هذا قياس مع الفارق؛ فالسجن عذر في ترك الجمعة ، أما عسر الاجتماع في غيره فليس عذراً في الترك وإنما في جواز التعدد للجمعة^(٧) .

(١) ينظر : ما سيأتي ص ١٧١ .

(٢) ص ١٣٢ ، ١٣٦ .

(٣) الكتاب مصنف ١٦٠/٢ .

(٤) تحفة المحتاج ٤١٢/٢ ومغني المحتاج ٢٧٧، ٢٧٦/١ ونهاية المحتاج ٢٧٤، ٢٧٥/٢ .

(٥) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٣٤٥/١٢ ، ٣٤٦ .

(٦) تحفة المحتاج ٤١٢/٢ ومغني المحتاج ٢٧٦/١ . واختلف الفقهاء في جواز تعدد الجمعة لغير حاجة في

المصر الواحد على قولين : عند الجمهور لا يجوز ، وعند الحنفية يجوز في قول محمد بن الحسن . فتح

القدير ٥٣/٢ والمنهاج ومغني المحتاج ٢٨١/١ والمغني ٢١٢/٣-٢١٥ .

(٧) تحفة المحتاج ٤١٢/٢ ونهاية المحتاج ٢٧٥/٢ .

ويرد عليه : السجن يعتبر عذراً من حضور الجمعة إذا لم يمكن السجناء من حضورها في خارجه أو داخله ، أما إذا أمكنهم إقامتها داخله فليس هو بعذر^(١) .

القول الثاني : لا تصح إقامة الجمعة في السجن ، وإليه ذهب النخعي^(٢) وبعض الشافعية^(٣) واختاره من المتأخرين محمد بن إبراهيم^(٤) وهو الظاهر من مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة ؛ حيث نصوا على أن المحبوس معذور من حضور الجمعة ، ولم يتطرقوا لإقامة السجناء لها في السجن ، بخلاف الصلوات الخمس^(٥) .

واستدلوا بدليلين :

الدليل الأول : كان في سجون الحجاج وغيره أعداد كثيرة من العلماء المتورعين، ولم يقيموا الجمعة في سجونهم ، ولو كان جائزاً لفعلوه^(٦) .

واعترض عليه : يحتمل أنهم منعوا من إقامتها في سجونهم ، وهي وقائع حالية محتملة لا عموم فيها^(٧) .

الدليل الثاني : المقصود من الجمعة إقامة الشعار ، والسجن ليس محلاً له^(٨) .

واعترض عليه : إقامة الجمعة في هذه السجون لا ينافي إقامة الشعار ؛ لأنه موجود فيها ؛ كما لو أقامها أربعون مكلفاً بها في محل الاستيطان ومنعوا غيرهم منها فإنها تصح ممن أقاموها^(٩) .

(١) حاشية الشرواني ٤١٢/٢ .

(٢) الكتاب المصنف ١٦٠/٢ .

(٣) فتاوى السبكي ١٧٩/١، ١٨٠ .

(٤) فتاوى محمد بن إبراهيم ١٣/٣ .

(٥) ينظر : فتح القدير ٦٥/٢ وتنوير الأبصار ٣٧٨/٥ والشرح الصغير ٦٩٩/١ والمغني ٢١٨/٣ .

(٦) فتاوى السبكي ١٧٩/١، ١٨٠ وتحفة المحتاج ٤١٢/٢ وفتاوى محمد بن إبراهيم ١٣/٣ والكتاب

المصنف لابن أبي شيبه ١٦٠/٢ .

(٧) حاشية الشرواني ٤١٢/٢ .

(٨) فتاوى السبكي ١٧٩/١، ١٨٠ وفتاوى محمد بن إبراهيم ١٣/٣ .

(٩) تحفة المحتاج ٤١٢/٢ .

الترجيح : الراجح القول الأول ، صحة السجن - الذي في محل الاستيطان - للاستيطان للجمعة ، وذلك لقوة دليله وسلامته من الاعتراض القادح ، بخلاف دليلي القول الثاني فقد اعترض عليهما بما يردهما .

ثمرة الخلاف : تظهر في صحة إقامة الجمعة في السجون الواقعة داخل المدن : فعلى القول الأول ، تصح إقامة الجمعة فيها وتجب عليهم إن استطاعوا . وعلى القول الثاني ، لا تجب الجمعة على المسجونين ولا تصح إقامتهم لها في السجن .

المطلب الثاني: مدة الاستيطان لصلاة الجمعة :

تقدم في المطلب الأول ، الأماكن التي يحصل بها الاستيطان للجمعة . لكن تلك الأماكن لا تكفي وحدها لحصول الاستيطان ، بل لا بد معها من مدة معينة ليحصل الاستيطان بهما . والفقهاء المشترطون للاستيطان لصحة الجمعة ووجوبها ، متفقون على أن وجود صاحب محل الاستيطان فيه إن وجد معه العدد المشروط لصلاة الجمعة ، وجبت عليه الجمعة ولو كان وجوده فيه مدة يسيرة كمسافر رجع إلى وطنه في وقت الجمعة لغرض ، ما لم يكن له عذر يبيح تركها ، أو كان ماراً بها أثناء سفره^(١) كمسافر من الرياض قاصداً مكة لكن سافر من الرياض إلى الأحساء ثم منها إلى مكة فمر ببلده الرياض .

أما غير صاحب محل الاستيطان إن وجد فيه ، فاختلفوا في مدة الإقامة التي يحصل له بها الاستيطان للجمعة فيه على قولين :

القول الأول : يحصل الاستيطان له في محل الاستيطان بوجوده فيه بنية الإقامة خمسة عشر يوماً فأكثر . وإليه ذهب الحنفية^(٢).

ولم أطلع على دليل لهم ، إلا ما ذكروه في تحديد نهاية مدة القصر للمسافر بخمسة عشر يوماً فأكثر، وهو: السفر لا بد فيه من اعتبار مدة لا مطلق اللبث ؛ لأن السفر

(١) فتح القدير ٢/٤٢، ٤٣، والشرح الصغير والتعليق الحاوي ١/٦٥٨، ٦٦٠ والمجموع ٤/٣٤٩، ٣٥٠ والمغني ٣/١٥٢.

(٢) الاختيار لتعليل المختار ١/٧٩ وينظر : الهداية وفتح القدير ٢/٤٢، ٤٣ ، وما تقدم في تعريفهم بالاستيطان ص ١٣٢ .

يُجتمع باللبث في كل مرحلة ، فلم يقدر بمطلق اللبث وإنما بمدة الطهر من الحيض ، وهو خمسة عشر يوماً ؛ لأنهما مدتان موجبتان : مدة طهر المرأة موجبة للصلاة ونحوها الساقطة بالحيض ، ومدة السفر موجبة لإتمام الصلاة المقصورة بالسفر^(١) .

ويمكن الاعتراض عليه : يسلم أن هذه الإقامة تمنع من رخص السفر لكن لا يطلق على صاحبها مستوطن للمحل الذي هو فيه لا لغة ولا عرفاً وإنما هو مقيم^(٢) . وهذا حتى عند الحنفية ، فإنهم يسمون الوطن الذي نزل به غير صاحبه بنية المدة المذكورة ، وطن إقامة لا وطناً أصلياً^(٣) .

القول الثاني : يحصل الاستيطان لغير صاحب محل الاستيطان بوجوده فيه بنية الإقامة المؤبدة ، وتكون بانتقال شخص من محل بلده الأصلي إلى غيره من أماكن الاستيطان بقصد السكنى فيه مدة حياته . وإليه ذهب المالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) .

واستدلوا بدليلين : **الدليل الأول :** المقيم ببلد لا بقصد استيطانه بها ، شبيه بأهل القرية التي يسكنونها شتاء و يرحلون عنها صيفاً ، فهم غير مستوطنين ، فكذا من أقام ببلدة لا بقصد التأييد ليس مستوطناً^(٧) .

الدليل الثاني : كان بعض الصحابة رضي الله عنهم يقيمون السنة والسنتين في غير وطنهم الأصلي ، لا يجمعون ولا يشرقون^(٨) .

(١) الهداية وفتح القدير ٣٥٣٤/٢ .

(٢) ينظر : ما تقدم في التعريف بالاستيطان ص ١٣٢ .

(٣) فتح القدير والعناية ٤٣/٢ .

(٤) ينظر : الشرح الصغير ٦٨١/١ .

(٥) ينظر : منهاج الطالبين ٢٨٣/١ .

(٦) ينظر : المغني ٢٠٦/٣ .

(٧) المغني ٢١٨/٣ وينظر : الشرح الصغير ٦٧١/١ والمهذب والمجموع ٥٠٣،٥٠٢،٤٨٥/٤ .

(٨) والمغني ٢١٨،٢١٦/٣ . وينظر : الكتاب المصنف ١٠٤/٢ كتاب الجمعة ، من قال ليس على مسافر جمعة .

ومعنى لا يشرقون : لا يصلون صلاة العيد . المغني ٢١٨/٣ .

ووجهه: أن هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم كانوا لا يصلون الجمعة ولا العيد في تلك البلاد مدة إقامتهم فيها السنة والستين ، وهذه المدة فوق مدة سفر القصر ، فدل على أن المقيم فوق مدة القصر لا تجب عليه الجمعة .

ويمكن الاعتراض عليه:

هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا بذلك مقيمين وإنما هم مسافرون^(١)؛ بدليل قصرهم الصلاة فيها . ولعله لأنهم لا يعلمون نهاية مدة سفرهم ؛ لأن ظاهره أنه كان للغزو ، ومثلهم لا تجب عليهم الجمعة وإن طالت مدتهم^(٢).

الترجيح : الراجح القول الثاني- ما ذهب إليه الجمهور - الاستيطان لا يحصل إلا بقصد الإقامة الدائمة في محل الاستيطان ، وذلك لقوة دليلهم الأول ، وسلامته من الاعتراض ، وموافقة قولهم للغة والعرف ؛ فإن العرف لا يسمي المقيم مواطناً . ولضعف ما استدل به للقول الأول ؛ بما اعترض عليه .

ثمرة الخلاف : تظهر في جماعة دخلوا مدينة غير مدينتهم بقصد الإقامة فيها خمسة عشر يوماً فأكثر ، وعددهم تصح به الجمعة ، فصلوا الجمعة بلا العدد المشروط للجمعة من مستوطني هذه المدينة : فعلى القول الأول ، تصح منهم هذه الجمعة ، بل تجب عليهم . على القول الثاني ، لا تصح منهم ، وتجب عليهم إعادتها ظهراً . لكن عند أصحاب هذا القول : تجب الجمعة على هؤلاء المقيمين ولو كان واحداً إن كان معهم مستوطنو هذه المدينة ؛ وذلك تبعاً للمستوطنين بها^(٣) فهؤلاء المقيمون ليسوا مسافرين ، فلا تجب عليهم الجمعة ، ولا مستوطنين فتجب عليهم استقلالاً^(٤).

(١) المسافر الذي لا يسمع نداء الجمعة ، لا تجب عليه الجمعة باتفاق الفقهاء . أما إن سمع النداء فذهب الجمهور : أنها لا تجب عليه ، وقال الزهري والنخعي بوجوبها .

(٢) ينظر : الكتاب المصنف ١٠٤/٢ والمغني ١٠٣/٣ ، ١٥٤ .

(٣) وفي وجه عند الحنابلة : لا تجب الجمعة على هؤلاء المقيمين مع وجود مستوطنين أهل للجمعة ؛ لأن المقيمين غير مستوطنين . المغني ٢١٨/٣ .

(٤) واتفق أصحاب هذا القول على أن الجمعة لا تتعقد بالمقيمين ، واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى عرفات ومعه أهل مكة ، وهم في ذلك الموضع مقيمون غير مستوطنين ، فلو انعقدت

واستدلوا لهذا : بالعموم في أدلة وجوب الجمعة ؛ فإنه لم يستثن منها هذا المقيم كما استثنى منها المرأة والمسافر ونحوهما ، وهذا المقيم ليس مسافراً^(١) . ويمكن أن يستدل لقولهم هذا : بما تقدم من قول عمر رضي الله عنه لأبي هريرة رضي الله عنه ومن معه حين كانوا في البحرين وسألوه عن الجمعة فيها ؟ فقال لهم : (جمعوا حيث كنتم)^(٢) فإنهم غير مستوطنين ولا مسافرين بل مقيمون يوجد معهم مستوطنون ، ولعل هذا هو السبب في كون عمر — أمرهم بالجمعة في البحرين ، وليس لبداية إقامتهم لها ؛ فإنها كانت تقام في البحرين منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) والله تعالى أعلم .

=بهم الجمعة لأقامها صلى الله عليه وسلم . وللشافعية وجه بانعقادها بهم ؛ لأنها تلزمهم ، فانعقدت بهم كالمستوطنين الشرح الصغير ٦٧٩/١ والمهذب والمجموع ٥٠٣،٥٠٢/٤ ومغني المحتاج ٢٧٧/١ والمغني ٣/٢١٨ . (١) ينظر : المصدر السابق ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٨٤/٢٤ والشرح الممتع ١٥/٥ ، ١٦ . أما الحنفية فالناس عندهم : إما مستوطن ، وهو صاحب المصير ، ومن نوى الإقامة في مصر غير مصره خمسة عشر يوماً فأكثر . وإما مسافر ، وهو من نوى الإقامة في غير مصر مصره أقل من خمسة عشر يوماً . ينظر : ما تقدم ص ١٣٢ والهداية وفتح القدير والعناية ٣٤/٢ .

(٢) صحيح قد تقدم تخريجه .

(٣) ينظر : ما تقدم ص ١٥٩ .

الفصل الثاني : حكم الاستيطان لصلاة الجمعة :

تقدم أن لصلاة الجمعة شروطاً متفقاً عليها، وهناك أخرى مختلف فيها^(١) ومنشأ الخلاف فيها ، ذكره ابن رشد بقوله: (هو الاحتمال المتطرق إلى الأحوال الراجعة التي اقترنت بهذه الصلاة عند فعله ﷺ إياها ، هل هي شرط في صحتها أو وجوبها ، أو ليست بشرط ؟ وذلك أنه لم يصلها ﷺ إلا في جماعة ومصر ومسجد جامع . فمن رأى أن اقتران هذه الأشياء بصلاته مما يوجب كونها شرطاً في صلاة الجمعة اشترطها ومن رأى بعضها دون بعض اشترط ذلك البعض دون غيره)^(٢) ومن الشروط المختلف فيها: الاستيطان ، وهو يختلف باختلاف مصلي الجمعة ، وهو من هذه الحثية : إما أمير وإما غير أمير ، والحديث عن حكم الاستيطان لهما ، في مبحثين :

المبحث الأول : حكم الاستيطان لغير الأمير :

اختلف الفقهاء في حكم الاستيطان لصلاة الجمعة لغير الأمير ، على قولين :
القول الأول : الاستيطان شرط لوجوب الجمعة ولصحتها ، وإليه ذهب عامة أهل العلم : الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) ومن اختاره من المتأخرين : محمد بن إبراهيم^(٧) والبنوري^(٨) وابن باز^(٩) وابن عثيمين^(١٠) .

(١) ص ١٢٨ .

(٢) بداية المجتهد ١/١٣٧ .

(٣) الهداية وفتح القدير ٢/٥٠ وبداية الصنائع ١/٢٥٩ .

(٤) الشرح الصغير ١/٦٨٢ .

(٥) مغني المحتاج ١/٢٨٢ .

(٦) المغني ٢/٢٠٦ والإقناع وكشاف القناع ٢/٢٧ .

(٧) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ٣/٥١ . وهو : مفتي عام المملكة العربية السعودية ، ورئيس قضاها له جهود مباركة في التعليم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، توفي ١٣٨٩هـ .

(٨) ينظر : معارف السنن ٤/٣٤٦، ٣٤٧ والبنوري : السيد محمد بن السيد يوسف بن السيد محمد زكريا الحسيني البنوري ، توفي ١٣٩٧هـ . معارف السنن شرح سنن الترمذي .

(٩) مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة ١٢/٣٧٦-٣٧٩ .

(١٠) الشرح الممتع على زاد المستقنع ٥/١٦ .

واستدلوا بثلاثة أدلة :

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها قالت : (كان الناس يتناوبون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي)^(١) .

ووجهه : إقرار النبي ﷺ أهل المنازل والعوالي^(٢) على تناوبهم التزول إلى المدينة للجمعة ، ولم يأمرهم بها ولا توعدهم على تركها في قراهم ، ولا توعد من لم يحضرها منهم في المدينة ، فدل على اشتراط الاستيطان للجمعة .

قال ابن حجر : (لو كان واجباً على أهل العوالي ، ما تناوبوا ولكانوا يحضرون جميعاً)^(٣) ونقل البنوري : (هذا هو أوضح دليل وأقوى حجة على أن الجمعة ما كانت تلزمهم في مثل تلك القرى الصغيرة)^(٤) .

واعترض عليه : لا يلزم من تناوب أهل العوالي في هذا ، أن غير النازلين منهم لا يقيمونها في العوالي ؛ لأن أهل ذي الحليفة كانوا يجمعون ويصلون سائر الصلوات مع النبي ﷺ ، وليس هذا دليلاً على أن سائرهم لا يصلون الجماعات في مساجدهم^(٥) . ويمكن الرد عليه : يسلم هذا في الصلوات الخمس أما الجمعة فلا ؛ لأن أفعال وأقوال الصحابة رضي الله عنهم وتابعيهم وأتباعهم متضافرة في أن أهل العوالي وقباء وذي الحليفة وأمثالهم لم يكونوا يقيمون الجمعة في أماكنهم وأقرهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم^(٦) ؛ ولو كانت تقام في ذلك لنقل كما نقلت جمعة أهل هزم النبيت من حرة بني بياضة^(٧) .

(١) صحيح ، وتقدم تخريجه .

(٢) تقدم التعريف بالعوالي ص وأما : جمع العالية ، مواضع وقرى وضيعات بقرب مدينة رسول الله ﷺ من جهة المشرق من ميلين إلى ثمانية أميال ، وقيل أدناها من أربعة أميال .

(٣) فتح الباري ٣٨٦/٢ .

(٤) معارف السنن شرح سنن الترمذي ٣٤٧/٤ .

(٥) المحلى ٢٥٨/٣ وينظر : الكتاب المصنف ١٠٣/٢ كتاب الصلوات .

(٦) ينظر : المصنف لعبد الرزاق ١٦١/٣-١٦٥ كتاب الجمعة ، باب من يجب عليه شهود الجمعة . والكتاب

المصنف لابن أبي شيبة ١٠١/٢-١٠٥ كتاب الصلوات . وسنن ابن ماجه ٣٥٦/١ كتاب إقامة الصلاة

والسنة فيها : ١١٢٤ . ومعارف السنن شرح سنن الترمذي ٣٤٦/٤ ، ٢٤٧ .

(٧) صحيح ، وتقدم لفظه وتخريجه والتعريف بالفاظ الغريب فيه .

ولو كان مسلماً بأن الجمعة تقام في أي مكان كالصلوات الخمس ، لم يسأل أبو هريرة رضي الله عنه عن إقامتها في البحرين حين كان فيها^(١) ولم يذكر الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم جمعة العوالي ونحوها كما لم يذكروا الصلوات الخمس في تلك الأماكن مع أن بعض أهلها كانوا يصلون هذه الخمس في المدينة .

ثم إن صلاة الجمعة من الأفعال الظاهرة التي ينقلها معاصرو أهل العوالي ونحوها عنهم ؛ وهم نقلوا عدم الجمعة فيها ، فلا تصح دعوى أنهم كانوا يقيمون الجمعة في أماكنهم ؛ لمجرد الأدلة العامة لوجوب الجمعة . وحديث عائشة رضي الله عنهما المذكور مشعر باستمرار تناوبهم في التزول للجمعة إلى المدينة ، ولو كان حضورهم لها في المدينة واجباً لحضرها جميعهم أو الأقوياء منهم دون تناوب ، ونقل البنوري : (كيف يستقيم أن يرضى البقية من الصحابة الذين لم يحضروا مسجد رسول ﷺ أن يتخلفوا عن إقامة الجمعة التي قد حث الشارع على فضائلها ورغب إليها الناس ، وفيها من أنواع البركات والأجور ، وإنه ﷺ قد أوعد تارك الجمعة وعيداً شديداً في أحاديث ، وهم كانوا أحرص الناس على الخيرات ، وأرغبهم في الحسنات ، وألزم الناس للطاعات وأمور البر ، وأترك الناس للمنكرات والمعاصي ، ثم هو ﷺ كان أرحم الناس في إرشاد الصحابة إلى أمثال هذه الفضائل ، والتنبيه على تقصير صدر عنهم فيمثل هذه المهمات . والعوالي أقرب موضع إلى المدينة فتحضر طائفة إلى مسجد رسول الله ﷺ ويتخلف آخرون ثم لا يقيمون الجمعة في مسجدهم بقاء ، وهو ﷺ يعلم كل ذلك ثم لا يأمرهم بمعروف ولا ينهاهم عن منكر^(٢) .

الدليل الثاني : كانت قبائل العرب تقيم حول المدينة ولم يقيموا الجمعة فيها ولم يكونوا يحضرونها في المدينة ، ولم يأمرهم النبي ﷺ بها أو ينههم عن تركها ، وكذا

(١) صحيح ، وتقدم مع تحريجه .

(٢) معارف السنن شرح سنن الترمذي ٣٤٦/٤ ، ٢٤٧ .

خلفاؤه رضي الله عنهم من بعده ، ولو كان ذلك لم يخف ولم يترك نقله مع كثرتة وعموم البلوى به^(١) ، فدل على اشتراط الاستيطان لإقامة الجمعة .

الدليل الثالث : الجمعة لم تقم في عهد النبوة إلا في ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد عبد القيس بجواثي ، ثم اتسع الأمر في عهد الخلافة في الأمصار أو في منازل تتمصر^(٢) قال ابن عثيمين: (وحافظ النبي ﷺ على صلاته في مسجد واحد طول حياته والخلفاء من بعده والصحابة من بعدهم وهم يعلمون أن البلاد اتسعت؛ ففي عهد عثمان اتسعت المدينة فزاد أذاناً... وكانت أحياء العوالي في عهده بعيدة عن الجمعة، ومع ذلك يحضرون إلى مسجد النبي ﷺ)^(٣) .

ولو أن الجمعة تصح في غير مثل هذه الأماكن لأمر بها رسول الله ﷺ أصحابه رضي الله عنهم ولو أقاموها في غيرها لنقلت كما نقلت جمعة المساجد الثلاثة^(٤) فدل على اشتراط الاستيطان لصحة الجمعة وجوبها .

القول الثاني : لا يشترط الاستيطان لوجوب الجمعة ، ولا لصحتها ، وإليه ذهب ابن حزم^(٥) ومن اختاره من المتأخرين الشوكاني^(٦) وأبو الطيب أبادي^(٧) وعبد الرحمن الملا^(٨) وأصحاب هذا القول اختلفوا في وجوبها في السفر: فرأى وجوبها ابن حزم^(٩) ولم يره الشوكاني^(١٠) وأبو الطيب أبادي^(١١) .

(١) المغني ٢٠٣/٣ .

(٢) معارف السنن شرح سنن الترمذي ٣٤٧/٤ ، وتقدم ما تتمصر به الأمصار .

(٣) الشرح المتع على زاد المستقنع ٩٤،٩٣/٥ .

(٤) ينظر : المغني ٢٠٣/٣ وما تقدم في الدليل الأول .

(٥) المحلى ٢٥٢/٣ .

(٦) السيل الجرار ٢٩٨/١ .

(٧) التحقيقات العلا بإثبات فرضية الجمعة على القرى ص ٢٢ .

(٨) الجواب المحير في حكم صلاة الجمعة بمسجد المظفر ص ٦٠٤ .

(٩) المحلى ٢٥١/٣ .

(١٠) السيل الجرار ٢٩٦/١ .

(١١) التحقيقات العلا بإثبات فرضية الجمعة على القرى ص ٢٢، ١١ .

واستدلوا بخمسة أدلة :

الدليل الأول : النصوص الدالة على فرضية الجمعة^(١) كقول الله تعالى:

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة : ٩] .

ووجهه : هذه الآية وغيرها من أدلة وجوب الجمعة عامة بكل مسلم ، فلا يجوز تخصيصها إلا بنص جلي أو إجماع متيقن^(٢) .

ويعترض عليه من وجهين :

الوجه الأول : الأمة متفقة على عدم إطلاق هذه الأدلة ؛ لعدم وجوب الجمعة في البراري إجماعاً ، فكان خصوص المكان مراداً في تلك النصوص إجماعاً^(٣) وغير صريحة في وجوب الجمعة على كل مسلم سمع النداء أو لم يسمعه^(٤) بل غاية ما فيها، وجوب السعي للجمعة عند سماع نداءها ، وليس في الآية وغيرها وجوب النداء للجمعة في كل مكان ؛ فإن عطاء سئل عن هذه الآية : أليست النساء مع الرجال ؟ فقال : لا^(٥) .

الوجه الثاني: العموم في أدلة وجوب الجمعة ، مخصوص بما في أدلة القول الأول وبما رد به على ما اعترض به عليها ، وبما ورد في المسافر ونحوه كحديث تميم الداري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (الجمعة واجبة إلا على صبي أو مملوك أو مسافر)^(٦)

(١) المحلى ٢٥١/٣ والتحقيقات العلا بإثبات فرضية الجمعة على القرى ص ٤-١٤ .

(٢) المحلى ٢٥١/٣ .

(٣) فتح القدير ٥١/٢ .

(٤) ينظر : فتح الباري ٣٨٥/٢ .

(٥) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٦٥/٣ كتاب الجمعة ، باب من يجب عليه شهود الجمعة : ٥١٦٤ .

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٨٤، ١٨٣/٣ كتاب الجمعة ، باب من لا تلزمه الجمعة .

فإنه عام في وجوب الجمعة على غير المسافر ونحوه^(١) ؛ لأنه لم يخص من وجوبها سواهم^(٢) فبقي غيرهم من المقيمين في المدن والقرى الصغيرة والكبيرة على العموم^(٣) .
ويعترض عليه : لا يسلم أنه لم يخص من عمومهم سوى المسافر ونحوه ، بل خص منه عدم إقامة الجمعة في القرى المجاورة للمدينة وعدم وجوب حضور أهلها للجمعة في المدينة ؛ وذلك بتقرير النبي ﷺ . فيكون هذا الحديث والنصوص العامة في وجوب الجمعة مخصوصة بقول النبي ﷺ في حق المسافر ونحوه ، ومخصوصة بتقريره ﷺ في حق غير أهل الأمصار^(٤) .

الدليل الثاني :

حديث أسعد بن زرارة ؓ : أنه أول من جمع في هزم النبئت^(٥) .
ووجهه : إقامة أسعد بن زرارة ؓ الجمعة في الحرة المذكورة ، وهي ليست مدينة ولا قرية كبيرة ، يدل على عدم اشتراط الاستيطان للجمعة^(٦) .
ويعترض عليه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : ليس في هذه الرواية أن هؤلاء صلوا الجمعة بخطبتين وركعتين .
وغاية ما في الرواية الصحيحة : أن مصعباً ؓ ذكرهم ثم صلى . وأنهم سموا الجمعة ؛

-
- (١) التحقيقات العلاء بإثبات فرضية الجمعة على القرى ص ١١، ٨ .
(٢) اشتهرت أفعال وأقوال الصحابة ؓ وتابعيهم في عدم وجوب الجمعة على المسافر . ينظر : الكتاب المصنف لابن أبي شيبة ١٠٣، ١٠٢/٢ كتاب الصلوات ، من كم تؤتى الجمعة . والمصنف لعبد الرزاق ١٧٢/٣-١٧٤ كتاب الجمعة ، باب من تجب عليه الجمعة .
(٣) التحقيقات العلى بإثبات فرضية الجمعة على القرى ص ١٣، ١١ .
(٤) لأن التقرير مخصص من مخصصات العموم . جمع الجوامع ٣١/٢ .
(٥) صحيح ، وتقدم لفظه وتخرجه والتعريف براويه وألفاظ الغريب فيه .
(٦) التحقيقات العلى بإثبات فرضية الجمعة على القرى ص ١٤ وينظر : الجواب المحبر في حكم صلاة الجمعة بمسجد آل مظفر ص ٢ .

لاجتماعهم في هذه الصلاة^(١) ؛ إذ كيف ينقص أحد الصحابة رضي الله عنهم ركعتين من ركعات الظهر دون أمر من الرسول ﷺ !؟^(٢).

الوجه الثاني: يسلم أنهم صلوا الجمعة ركعتين وخطبتين . لكنها كانت قبل افتراض الجمعة ، وباجتهاد من الصحابة المذكورين رضي الله عنهم دون علم من النبي ﷺ ؛ وذلك لما جاء في الرواية الصحيحة في سببها^(٣) .

فإن صحت الرواية بأنها بعد إذن النبي ﷺ بها^(٤) أصبحت إقامة الجمعة في هذه الحرة بإذنه ﷺ ، فتختص بها ؛ لأن الجمعة لم تقم يومئذ ولا بعده في غير هذه الحرة من حرار المدينة ، ولو أقيمت فيها لنقلت كما نقلت الجمعة هذه الحرة ، بل نقل عدمها كما في العوالي وغيرها^(٥) .

الوجه الثالث : هذه الحرة تعتبر فناء للمصر ، وفناؤه يتبعه في إقامة الجمعة^(٦) .

الدليل الثالث : عن نافع قال : (كان ابن عمر رضي الله عنهما يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون ، فلا يعيب عليهم)^(٧) .

ووجهه : المياه المذكورة ليست مدناً ، ولم ينكر ابن عمر رضي الله عنهما على أهلها إقامة الجمعة فيها ، فدل على أن مثلها محل للجمعة .

(١) ينظر : لفظ الرواية وسبب هذه الجمعة ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٢) ينظر : ماتقدم ص ١٥٧ .

(٣) فتح القدير ٥١/٢ وفتح الباري ٣٥٥/٢ .

(٤) ينظر ما تقدم ص ١٤٦ .

(٥) ينظر : دليل القول الأول ، وما تقدم ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٦) الهداية والعناية ٥١/٢ وينظر : ما تقدم ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١٧٠/٣ ، كتاب الجمعة ، باب القرى الصغار : ٥١٨٥ ، وابن حزم في المحلى ٢٥٦/٣ ، وقال ابن حجر : (وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح) وذكره . فتح الباري ٢/٣٨٠ .

ويعترض عليه ، من وجهين : الوجه الأول : هذه المياه قرى كبار ؛ لأن العرب تسمى المصر بجرأ . وعليه يسمون القرى الكبيرة ميهاً^(١) .

الوجه الثاني : يسلم أن تلك المياه قرى صغيرة ، لكن عدم إنكار ابن عمر رضي الله عنهما إقامة أهلها الجمعة فيها لا يدل على صحة الجمعة منهم . ولو دل عليه ، فهو مخالف لفعل غيره من الصحابة رضي الله عنهم ؛ فإنهم لم يكونوا يجتمعون في مزارعهم^(٢) .

الدليل الرابع : عن الوليد بن مسلم قال : سألت الليث بن سعد عن الجمعة ؟ فقال : كل مدينة أو قرية فيها جماعة وعليهم أمير ، أمروا بالجمعة ، فليجمع بهم ؛ فإن أهل الإسكندرية ومدائن مصر ومدائن سواحلها كانوا يجتمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما بأمرهما ، وفيهما رجال من الصحابة رضي الله عنهم^(٣) .

ووجهه : سواحل مصر ليست مدناً ، وأهلها أمروا بالجمعة فيها من عمر وعثمان رضي الله عنهما ، فدل على عدم اشتراط الاستيطان للجمعة . ويمكن الاعتراض عليه من وجهين :

الوجه الأول : رواية الليث هذه لا حجة بها ؛ للانقطاع فيها بينه وبين من ذكر من الصحابة رضي الله عنهم^(٤) .

(١) معارف السنن ٣٥١/٤ وينظر: النهاية في غريب الحديث ١/١٠٠ و٤/٣٧٤ وتفسير القرآن العظيم ٣/٤٣٥ .

(٢) ينظر : مصنف عبدالرزاق ٣/١٦٣-١٦٥ .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣/١٧٨ كتاب الجمعة ، باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة . قال ابن التركماني : (لو صح) . الجوهر النقي ٣/١٧٨ وسكت عنه ابن حجر . فتح الباري ٢/٣٨٠ .

(٤) ينظر : الجوهر النقي ٣/١٧٨ .

الوجه الثاني : لو صح هذا الأثر ، فيحمل بجميع أهل مصر وسواحلها على أنها محل استيطان وبها أهلها المستوطنون بها^(١) ويؤيده قول الليث في الرواية نفسها : (كل مدينة أو قرية فيها جماعة وعليهم أمير ، أمروا بالجمعة ، فليجمع بهم ؛ فإن أهل الإسكندرية ومدائن مصر ومدائن سواحلها) فهذه صفات المصر ؛ لأنها مدائن وفيها جماعة وعليهم أمير^(٢) .

الدليل الخامس: عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنه كتب إلى عمر رضي الله عنه يسأله عن الجمعة بالبحرين . فكتب إليه عمر : (جمعوا حيث كنتم)^(٣) .

ووجهه : هذا أمر من عمر رضي الله عنه بصلاة الجمعة في عموم الأمكنة ، فدل على عدم اشتراط الاستيطان للجمعة^(٤) .

يمكن الاعتراض عليه من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : لو كانت الجمعة تصح في كل مكان ، لم يسأل أبو هريرة رضي الله عنه عمر رضي الله عنه عن إقامته لها في البحرين . والظاهر أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يصل الجمعة في البحرين إلا بعد أن جاءه أمر عمر رضي الله عنه بإقامتها .

الوجه الثاني : يظهر من خطاب عمر رضي الله عنه أنه كان لأبي هريرة ومن معه رضي الله عنهم ولعل سؤال أبي هريرة رضي الله عنه كان لأنه يعلم أنه ومن معه ليسوا مستوطنين فتجب عليهم الجمعة ، ولا مسافرين فلا تجب عليهم . فسأل عمر رضي الله عنه عما يجب عليهم ، فأجابهم عمر رضي الله عنه : أنهم مقيمون تجب عليهم الجمعة ؛ تبعاً للمستوطنين بالبحرين^(٥) ؛ لأن الجمعة كانت تقام في البحرين منذ زمن النبي ﷺ^(٦) ويكون معنى العموم في قول

(١) فضائل الجمعة أحكامها خصائصها ص ٢٦٦ .

(٢) ينظر : ما تقدم ص ١٣٦ .

(٣) صحيح . وتقدم تحريجه .

(٤) ينظر : الجواب المحير في حكم صلاة الجمعة بمسجد الظفر ص ٤ .

(٥) تقدم المراد بالمقيم ، وأنه غير المستوطن والمسافر .

(٦) ينظر : ما تقدم ص ١٥٨ - ١٦٠ .

عمر رضي الله عنه : (جمعوا حيث كنتم) أي صلوا الجمعة حيثما كنتم مع المستوطنين . والله أعلم .

الوجه الثالث: يحتمل أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يرى أن الجمعة تحتاج إلى إذن السلطان^(١) .

تنبيه : ترجيح بالجمع بين القولين

قيل: يمكن الترجيح بين هذين القولين بالجمع بينهما ، وذلك بحمل أدلة القول الأول- اشتراط الاستيطان - على أنه شرط لوجوب الجمعة لا صحتها . وبحمل أدلة القول الثاني - عدم اشتراط الاستيطان - على جواز الجمعة في غير محل الاستيطان لا على وجوبه^(٢) .

ويؤيد هذا الجمع اعتباران :

الاعتبار الأول : ليس في أدلة القول باشتراط الاستيطان لصحة الجمعة ، ما يدل عليه من نفي الصحة ونحوها^(٣) .

ويورد هذا : ما جاء في أدلة هذا القول ، من أوجه الاستدلال بها ، والردود على ما اعترض به عليها .

الاعتبار الثاني : قال محمد بن حنبل المطيعي : (المقطوع به المتفق عليه كون الجمعة فرضاً لا يجوز تركها ، ويكفر جاحد فرضيتها ، وأنها من شعائر الإسلام ، وأن كل موضع اختلفوا فيه سواء كان من شروطها أو من غيرها ، فأدلتها ظنية . فكان دليل الافتراض قطعياً ، ودليل الاشتراط ظنياً^(٤)) .

(١) ينظر: المصنف ، لعبد الرزاق ١٦١/٣ وتقدمت أقوال الفقهاء في اشتراط إذن السلطان بالجمعة .

(٢) حاشية سعدي أفندي ٥٣/٢ ، والقاضي سليمان بن عبد الله الماجد ، مشافهة .

(٣) ينظر : التحقيقات العلا يائبات فرضية الجمعة على القرى ص ٢١ .

(٤) أحسن القرا في صلاة الجمعة في القرى ص ١٧ .

ويرد هذا : يسلم أن دليل افتراض الجمعة قطعي ، لكنه في حق المجمع عليهم في التكليف بها ، أما المختلف فيهم ، فدليل افتراضها عليهم ظني^(١) .

وعلى هذا المجمع : إن صليت الجمعة في غير محل الاستيطان أجزأهم ؛ بناءً على أدلة القول الثاني . وإن صليت ظهراً لم يأنموا ؛ بناءً على أدلة الجمهور . وبهذا تجتمع الأدلة ، ويكون تقرير النبي ﷺ وخلفائه رضي الله عنهم في ترك الجمعة لأهل العوالي والمسافرين ونحوهم ، على التخفيف في الجمعة لا على عدم صحتها .

ويمكن الاعتراض على هذا المجمع بين القولين : كيف تصح الجمعة في غير محل الاستيطان ، والأصل فيه وجوب الظهر ؛ لخروج الجمعة عنه بدليل^(٢) كما أن الأصل يوم الجمعة في صلاة المرأة والمنفرد ونحوهما ، أنها ظهر لا جمعة ، ولذا لا يجوز لهما أن يصليا الجمعة إن لم يحضرا مع المكلفين بها ، ولو صليها بدوهم فباطلة .
الترجيح : الراجح القول الأول ، اشتراط الاستيطان لصحة الجمعة ووجوبها ؛ وذلك لقوة أدلته وسلامتها من الاعتراضات القادحة . بخلاف أدلة القول الثاني ؛ فقد رد عليها بما يقدر في الاستدلال بها .

ومما يؤيد هذا الترجيح : أربعة اعتبارات :

الاعتبار الأول : صلاة الجمعة ليس القصد منها الموعظة فقط ؛ فإنها ممكنة في غير الجمعة ، وإنما هي إظهار شعار من الشعائر العامة كالعيد ، ولا حاجة له في غير محل الشعار^(٣) قال محمد بن إبراهيم : (إن المقصود من الجمعة إقامة الشعار ولذا اختصت بمكان من البلد ، ما لم يوجد مسوغ شرعي يوجب تعددها)^(٤) .

الاعتبار الثاني : عدم إقامة الجمعة في غير محل الاستيطان ، فيه عمل بالاحتياط ومراعاة للخلاف ؛ لأن الجمعة : إن صليت فيه ، فهي باطلة عند جمهور الفقهاء ،

(١) ينظر : ما تقدم في الاعتراض على الدليل الأول للقول الثاني .

(٢) ينظر : بدائع الصنائع ٢٥٩/١ .

(٣) ينظر : ما تقدم في حكمة مشروعية الجمعة .

(٤) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ١٣/٣ ، وينظر ما تقدم في الحكمة التشريعية للجمعة .

وإن صليت الظهر ، كان كالانتقال إليها عند الحاجة وهو صحيح ؛ كمن فاتته الجمعة فإنه يصليها ظهراً .

الاعتبار الثالث : القول باشتراط الاستيطان ، هو الظاهر من أقوال وأفعال الصحابة رضي الله عنهم وتابعيهم ، ولم يعرف لهم مخالف منهم^(١) وهو مذهب غيرهم من أئمة المذاهب الأربعة. وهذا يحدث شبهة في صحة الجمعة بدون استيطان؛ لكثرة القائلين به وعلو مكانتهم وقوة أدلتهم . فتاركوها في غير الأمصار معذرون بعدم إقامتها ، ويصلونها ظهراً كما يصليها من لا تجب عليه .

الاعتبار الرابع : الخطبة للجمعة لها شروط وأركان وآداب ، وتحتاج إلى من يعرف هذا كله ويحسنه ، ولا شك أن هؤلاء قليلون في الناس ، ويندر وجودهم في غير أماكن الاستيطان ، ولذا يلاحظ فيمن يتولى الخطابة في غير أماكن الاستيطان أن غالبهم من عوام الناس ، وكثير منهم يقوم بذلك سنين قبل أن تأذن له الجهات المختصة بعد اختياره ومعرفة أهليته للخطابة . مع أن كثيراً من هؤلاء إذا أُجري له اختبار أئمة الجوامع ، تبين عدم صلاحيته وعدم صحة خطبته وإمامته ، ومع هذا يكون قد أمّ الناس في الجمعة مراراً . ففتح الباب بإقامة صلاة الجمعة في غير أماكن الاستيطان ، يجرئ هؤلاء وأمثالهم على مثل هذا . والله أعلم .

ثمرة الخلاف : تظهر في صور كثيرة ، منها لو خرج جماعة إلى أقل من مسافة القصر من مدينتهم كمزرعة وصحراء ، بحيث لا يسمعون النداء للجمعة من محل الاستيطان ، ودخل عليهم وقت الجمعة ، فصلوها في هذا المكان : فعلى قول جمهور الفقهاء -الراجح- هذه الصلاة باطلة ويجب عليهم إعادة ظهراً . وعلى القول الثاني جمعتهم صحيحة وأدوا الواجب عليهم .

(١) ينظر : ما تقدم في أدلة القول الأول - باشتراط الاستيطان - .

المبحث الثاني :حكم استيطان الأمير لصلاة الجمعة في ولايته :

الأمير كغير الأمير فيما تقدم ذكره : إن كان في بلدة سكناه ومقر حكمه ، وجبت عليه الجمعة فيها ؛ لأنها محل استيطانه كسائر مستوطناتها . وإن كان في بلدة غير بلدة سكناه : فإذا أن يكون قاصداً الإقامة فيها أكثر من مدة سفر القصر ، فتجب عليه الجمعة مع المستوطنين بها ؛ كسائر المقيمين إذا اجتمعوا بالمستوطنين^(١) وإما أن يكون مسافراً ، فلا تجب عليه الجمعة ، وإنما يستحب له حضورها مع المستوطنين بها ؛ كسائر المسافرين إذا اجتمعوا مع المستوطنين^(٢) .

أما إن كان الأمير في غير محل استيطان للجمعة من ولايته : فإن كان فيما يسمع فيه نداء الجمعة من بلدته كمزرعة وصحراء قرب بلدته جرى في حق الأمير ، الخلاف السابق في غير الأمير : وهو وجوب السعي للجمعة في بلدته على قول ، وعدمه وجوبه على قول آخر^(٣) .

وإن كان فيما لا يسمع فيه نداء الجمعة من بلدته ، فله حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون الأمير في أرض عرفات أو غيرها من براري ولايته :

للفقهاء قولان في صحة الجمعة من الأمير في هذه الأراضي :

القول الأول : لا يصح للأمير أن يصلي الجمعة في ذلك المكان ، وإليه ذهب الحنفية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) وهو الظاهر من مذهب المالكية^(٧) .

(١) ينظر: المصنف لعبد الرزاق ١٦٠/٣، ١٦١، كتاب الجمعة: ٥١٤٦، ٥١٤٩ .

(٢) العناية ٥٣/٢ وينظر : ما تقدم فيما قارب محل الاستيطان .

(٣) ينظر : ما تقدم ص ١٥٠ .

(٤) الهداية وفتح القدير والعناية ٥٤/٢ .

(٥) المجموع ٥٠٢/٤ .

(٦) المغني ٢١٨/٣ .

(٧) لما تقدم من أهم ممن يشترطون الاستيطان لصلاة الجمعة دون تقييده بغير الأمير .

واستدلوا : الرسول ﷺ وخلفاؤه رضي الله عنهم كانوا يسافرون للحج وغيره ، ولم يصل أحدهم الجمعة في عرفات ولا غيرها من البراري^(١).

واعترض عليه : لا يسلم أن الرسول ﷺ لم يصل الجمعة في عرفات ؛ بل صلاحها لأنه خطب وصلى ركعتين ، وإن صح أنه ﷺ أسرَّ في قراءتها ، فهو أمر مباح ؛ لأن الجهر والإسرار في موضعهما سنة^(٢) .

الرد عليه : صلاة الرسول ﷺ في عرفات لم تكن جمعة بل ظهراً مقصورة ؛ لأنه ﷺ خطب فيها خطبة واحدة ومشروعة في عرفات حتى في غير يوم الجمعة ، أما الجمعة فخطبتان . ولأن النبي ﷺ أسرَّ بالقراءة في صلاته بعرفات ، والجمعة جهرية^(٣) ولأن جابرًا رضي الله عنه صرح بأن النبي ﷺ صلى في حجة الوداع ظهراً ؛ فقال : (فأتى بطن الوادي فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر)^(٤) قال ابن عثيمين : (وهذه الصفة تخالف صلاة الجمعة ؛ لأن الجمعة الخطبة فيها بعد الأذان وهنا الخطبة قبل الأذان وأيضاً صلاة الجمعة تسمى صلاة الجمعة وحديث جابر يقول : (ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر) وهذا نص صريح واضح في هذا الجمع الكثير الذي سيفترق فيه المسلمون إلى بلادهم فيقولون : صلينا مع رسول الله يوم الجمعة ظهراً ، يدل على أن المسافر لا يصلي جمعة^(٥)).

وأما دعوى كون النبي ﷺ أسرَّ بقراءتها ؛ لجوازه . فالجواز مسلم به ، لكن المقام مقام تعليم ؛ لاجتماع الناس من بلدان كثيرة ، فيخشى اتخاذ الإسرار في الجمعة سنة متبعة ، فكان إسرار النبي ﷺ ؛ لأنه صلاحها ظهراً لا جمعة .

(١) المغني ٢١٦/٣ والمجموع ٥٠٢/٤ .

(٢) المحلى ٢٥٣، ٢٥٢/٣ .

(٣) ينظر : المغني ٢١٦/٣ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ١٧٩، ١٧٨/٢٤ .

(٤) أخرجه مسلم ٨٩٠، ٨٨٩/٢ كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ : ١٢١٨ .

(٥) الشرح الممتع على زاد المستقنع ١٣/٥ .

القول الثاني : تجب على الأمير صلاة الجمعة في هذا المكان ، وإليه ذهب ابن حزم^(١) وقال الزهري : حيث ما كان أمير ، فإنه يعظ أصحابه ويصلي بهم ركعتين^(٢) .

واستدل ابن حزم : بما تقدم من اعتراضه على دليل القول الأول . وتقدم الرد عليه . ويمكن أن يستدل لهذا القول : أن عمر بن عبدالعزيز في إمرته على الحجاز كان متبديا بالسويداء^(٣) فحضرت الجمعة ... ثم خطبهم ، ثم أقيمت الصلاة فصلى بهم ركعتين وأعلن فيها بالقراءة ، ثم قال حين فرغ من صلاته : إن الإمام يجمع حيث كان^(٤) .

ووجهه : صلاة عمر بن عبدالعزيز الجمعة في البادية ، وإخباره أن الإمام يصلي الجمعة حيث كان ، فدل على أن الأمير تجب عليه الجمعة حتى في البادية من ولايته . ويعترض عليه من وجهين :

الوجه الأول : هذا معارض بما روي عن عمر بن عبدالعزيز : أنه مر بحلب في الشام وهو أمير للمؤمنين . فقال لأمرها : جَمْع ؛ فإننا سفر^(٥) .

فإنه أمر أهل حلب بصلاة الجمعة ، أما هو فظاھر أنه لم يصلها ؛ لكونه مسافراً .
الوجه الثاني : إن صح عن عمر بن عبدالعزيز صلاته الجمعة في البادية وإخباره أن الأمير يصلها حيث كان من ولايته ، فالأولى منه ما عليه الرسول ﷺ وخلفاؤه الراشدون رضي الله عنهم ؛ فإنه ثابت عنه خلاف ذلك كما تقدم في دليل القول الأول .

(١) المحلى ٢٥٣، ٢٥٢/٣ وابن حزم يرى الجمعة كالظهر ؛ ليس من شروطها الخطبتان والذكورية . . . فهي عنده : ركعتان تجب في أي مكان ، ولو من رجلين أو امرأتين أو رجل وامرأة ، وتصح بدون خطبة .
المحلى ٢٦٢، ٢٥٩، ٢٥١/٣ وهذا خلاف ما عليه الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم من أئمة الدين وعلماء الإسلام .

(٢) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٦٠/٣ كتاب الجمعة ، باب أول من جمع : ٥١٤٦ .

(٣) موضع قرب المدينة على ليلتين منها . هامش التحقيق على مصنف عبدالرزاق ١٦٠/٣ .

(٤) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٦٠/٣ كتاب الجمعة ، باب الإمام يجمع حيث كان : ٥١٤٧ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في الكتاب المصنف ١٠٥/٢ كتاب الصلوات ، من قال ليس على المسافر جمعة .

الترجيح : الراجح القول الأول ، لا يصح للأمير أن يقيم الجمعة في عرفات وغيرها من براري ولايته ؛ وذلك لقوة دليل هذا القول وسلامته من الاعتراض القادح ، وضعف دليل القول الثاني .

الحالة الثانية : أن يكون الأمير في منى أيام التشريق :
اختلف القائلون باشتراط الاستيطان ، في إقامة الأمير الجمعة في منى على قولين :

القول الأول : يجب عليه إقامة الجمعة ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف^(١) .
واستدلوا ، بدليلين :

الدليل الأول: منى تكون أيام موسم الحج مصراً ؛ لوجود السلطان والقاضي والأسواق والأبنية فيها ، وإنما لا يصلى فيها العيد حينئذ ؛ تخفيفاً على الحجاج ؛ لانشغالهم بأعمال يوم العيد ، وحكمه أخف من الجمعة^(٢) .

ويمكن الاعتراض عليه : هذا مخالف لما عليه الرسول ﷺ وخلفاؤه رضي الله عنهم وسائر السلف الصالح ، فلا اعتبار به^(٣) .

الدليل الثاني : إمامة غير الأمير إنما تجوز بأمره ، فإمامة الأمير أولى وإن كان مسافراً فيها^(٤) .

ويمكن الاعتراض عليه : بما تقدم من الاعتراض على الدليل الأول .

القول الثاني : لا يجوز للأمير إقامة الجمعة في منى ، ولا تصح منه . وإليه ذهب محمد بن الحسن^(٥) والمالكية^(٦) والشافعية^(٧) والحنابلة^(٨) .

(١) مختصر اختلاف الفقهاء ٣٤٣/١ وبداية المبتدي والعناية ٥٣/٢ .

(٢) الهداية وفتح القدير والعناية ٥٤/٢ .

(٣) ينظر دليل القول الثاني .

(٤) العناية ٥٣/٢ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المدونة ١٦٠/١ والشرح الصغير ٦٨١/١ .

(٧) مختصر اختلاف الفقهاء ٣٤٣/١ والأم ٢٣٩/١ .

(٨) المغني ٢١٨، ٢١٦/٣ .

واستدلوا: بما استدلوا به لقولهم عند وجود لأمر في عرفات وغيرها^(١) ؛ قال ابن قدامة عند ذكره عدم إقامة الرسول ﷺ وخلفائه وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم للجمعة في حجهم وسائر أسفارهم ، قال: (وهذا إجماع مع السنة الثابتة ، فلا يسوغ خلافه)^(٢).

الترجيح : الراجع القول الثاني : عدم صحة إقامة الأمير الجمعة بمضى أيام موسم الحج ؛ وذلك لقوة أدلتهم ، ولأن اجتماع أهل الموسم حاصل بدون الجمعة ، والموعظة بما يتعلق بالموسم حصلت في خطبة عرفة ، ولأن الناس منشغلون بنحر الهدى والرمي ونحوهما وبأمر سفرهم .

ثمرة الخلاف : تظهر ثمرة هذا الخلاف في حكم إقامة صلاة الجمعة بمضى في موسم الحج فقط : فعلى القول الأول يجب إقامتها ، وعلى القول الثاني لا تجوز إقامتها ، ولا تصح إن أقيمت . وهو ما عليه العمل الآن^(٣) .

أما لو اتخذت منى محل استيطان في غير موسم الحج ، فهل تجب فيها الجمعة ؟ يرجع الجواب إلى حكم تحويلها إلى محل استيطان ، وليس مجال البحث فيه .

(١) تقدم ص ١٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ٢١٧/٣ .

(٣) سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ ، المفتي العام الحالي للمملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء بها وخطيب الحج . مشافهة .

الخاتمة :

الحمد لله تعالى على إحسانه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ،
وبعد :

فهذه أهم نتائج هذا البحث ، والتوصيات المتعلقة به :

أما النتائج ، فهي :

أولاً : صلاة الجمعة ذات أهمية كبرى وشرعت لحكم عظيمة ، منها تأليف قلوب
أهل البلد الواحد ؛ باجتماعهم فيها ؛ وليتعارفوا ولمعالجة مشكلاتهم ولإظهار قوتهم
بكثرتهم في نفوسهم وأمام أعدائهم .

ثانياً : الاستيطان للجمعة ، لم ينفرد بالحديث عنه واشترطه فقهاء المذاهب
الأربعة ، بل أشار إليه بعض الصحابة رضي الله عنهم والتابعين .

ثالثاً : للفقهاء في اشتراط الاستيطان للجمعة قولان ، أحدهما : هو شرط لوجوبها
وصحتها ، وعليه اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ، وهو الراجح . وثانيهما : ليس شرطاً
ولا واجباً ولا مندوباً ، وإليه ذهب ابن حزم .

رابعاً : اتفق أهل العلم على صلاحية أمصار المسلمين للاستيطان لصلاة الجمعة ،
فتجب فيها على أهلها مطلقاً ، وكذا الأمصار غير الإسلامية صالحة لاستيطان
المسلمين المستوطنين بها ، سواء أكانوا من أهلها الأصليين أم نازحين إليها ، وتجب
أيضاً على من أقام بها أكثر من مدة السفر إن كان بها مسلمون مستوطنون تجب
عليهم الجمعة ؛ وذلك تبعاً لهؤلاء المستوطنين .

خامساً : اتفق الفقهاء القائلون باشتراط الاستيطان لصلاة الجمعة على عدم صحة
صلاة الجمعة في مكانين ؛ لعدم صلاحيتهما للاستيطان لصلاة الجمعة ، وهما :

أ - القرى الصغيرة المتقاربة التي يستوطن كل منها من المكلفين بالجمعة أقل
من العدد المشروط لها ولو اجتمعوا في قرية واحدة لصلاة الجمعة .

ب - الأماكن البعيدة عن محل الاستيطان ، المؤقتة للسكنى فترات من السنة كالمنشأة للرحلات أو المخيمات أو المعسكرات ، سواء أكانت من بناء أو خيام .

سادساً : اختلف الفقهاء القائلون باشتراط الاستيطان لصلاة الجمعة في صحة الجمعة في ثلاثة أماكن ؛ وذلك لاختلافهم في حصول الاستيطان بها .
وهذه الأماكن ، هي :

أ - القرى الكبيرة التي تضم العدد المشروط لصلاة الجمعة ، ومبينة بما جرت العادة في البناء به غير خيام وخرق ، ولهم فيها قولان : أحدهما : عدم صحتها ، وهو مذهب الحنفية ، وهو الراجح . والثاني : صحة الجمعة فيها ، وإليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة .

ب - الأمصار الإسلامية وغيرها إن كانت الإقامة فيها طويلة لكنها مؤقتة بانتهاء المهام ، فللفقهاء في حصول الاستيطان للجمعة للمقيمين هذه المدة قولان : أحدهما : إن كانت مدة الإقامة خمسة عشر يوماً فأكثر ، حصل بها الاستيطان لصلاة الجمعة . وإليه ذهب الحنفية . والثاني : لا يحصل بها الاستيطان ، فلا تصح صلاة الجمعة من المقيمين استقلالاً مهما طال مدة إقامتهم ، لكن تجب عليهم إن صلاها المستوطنون في تلك الأمصار الواجبة عليهم صلاة الجمعة . وإليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ، وهو الراجح .

ج - السجون التي في أماكن الاستيطان ، للفقهاء فيها قولان : أحدهما : لا يحصل بها الاستيطان ، والثاني : يحصل بها الاستيطان فتجب فيها الجمعة على المسجونين فيها إذا أمكنهم إقامتها فيها ، وهو الراجح .

وأما التوصيات ، فهي :

الأولى : أن تهتم اللجان الموكل إليها النظر في طلبات الإذن بإقامة الجمعة قبل الرفع للمسؤولين ، تهتم بدراسة الموقع من كونه صالحاً للاستيطان أم لا ، وأن لا تأخذهم العاطفة الدينية لإقامة هذه الصلاة دون نظر في الضوابط التي دونها فقهاء الشرع الشريف ؛ فإن هذه اللجان متحملة أمانة عظيمة في هذه الصلاة .

الثانية : أن يهتم طلبة العلم بالبحث في شروط الجمعة ، وأعداد تركها ؛ تبياناً لأحكام هذه الشعيرة العظيمة ، وتوضيحاً ليسر هذا الدين ؛ فإن كثيراً من العامة وبعض المثقفين غير المتفقهة يجهلون هذه الأحكام ، ويشقون على أنفسهم عن حسن قصد لا عن علم . ولبيان الراجح فيما اختلف فيه الفقهاء من مسائل الجمعة كجمع العصر مع الجمعة عند نزول المطر وهم في مسجدها ، وعند السفر إذا حضرها المسافر . وما قد يستغربه بعض الناس من ترك الجمعة في المطر والخوف والسفر ، وتعدد الجمعة في المدينة الواحدة . وما اشترطه بعض الفقهاء لصحة الجمعة : أن تكون في مسجد مبني ، وبعدد مخصوص ، وبطلب إذن السلطان . وغيرها من الشروط التي نص عليها كثير من الفقهاء ، ومنها ما تشهد لها الاعتبارات الشرعية ، من أفعال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ، ونص عليها الأئمة المجتهدون^(١) .

الثالثة : على المسلمين الذين تحضرهم صلاة الجمعة في متزهاتهم ومنافذ الدول ومساكن الشركات ونحوها ، مما هو ليس محل استيطان للجمعة ، وبعيد عنه فلا يسمع فيه النداء للجمعة من محل الاستيطان ، عليهم أن يؤدوها ظهراً ؛ عملاً بالاحتياط ؛ لأن القول ببطالان جمعتهم ، هو قول جمهور الفقهاء ، وتشهد له الاعتبارات الشرعية .

(١) ينظر : الكتاب المصنف ، لابن أبي شيبة ج ٣ والمصنف ، لعبد الرزاق ج ٣ .

وإن مما يلفت النظر السرعة في قيادة السيارات من بعض المسلمين إذا حضرهم الجمعة وهم في تلك الأماكن أو في طريق السفر ، أو أنهم يتركون من معهم من نساء أو أطفال أو أمتعة وما لديهم من أعمال ؛ ظناً منهم بوجوب الجمعة عليهم ؛ وذلك لحضور الجمعة في أقرب مدينة . وكم تسببت أفعالهم تلك من الحوادث والمصائب والمشاق ، والشرع الشريف لا يأمر بذلك !!.

فعلى من كان في مثل تلك الأمكنة ، أن يحافظ على أهله وممتلكاته وعمله ، ويصلي الظهر في مكانه ، فإن كان منفرداً صلاتها منفرداً ، وإن كان مع جماعة صلوا جماعة ، لأن الظهر هي الواجبة عليهم باتفاق المذاهب الأربعة ، ولا يجوز أن يصلوا الجمعة في مكانهم ؛ لعدم صحتها منهم فيه ؛ لأنه ليس محل استيطان^(١) .

أسأل الله تعالى بكل وسيلة يرتضيها ، أن يتقبل هذا الجهد المتواضع وينفع به ، وأن يوفقني للعلم النافع والعمل الصالح ، ويغفر لي ووالدي وأهلي ومن أحبني فيه وسائر المسلمين ، آمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه ، والحمد لله رب العالمين .

(١) مختصر اختلاف الفقهاء ٣٤٠/١ ومغني المحتاج ٢٧٩/١ والشرح الممتع ١٨/٥ .

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم وعلومه .

١- المصحف الشريف .

٢- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو

البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، المتوفى ٦١٦ هـ، دار الكتب العلمية
بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ .

٣- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، المتوفى ٧٧٤هـ،
دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٨٨هـ .

٤- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، المتوفى ٦٧١هـ
ط٢، ١٣٨٦هـ .

الحديث الشريف وشروحه :

٥- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى ٢٥٦هـ، مطبوع مع فتح
الباري، وسيقاتي .

٦- الجوهر النقي، علاء الدين علي بن عثمان المازديني الشهير بابن التركماني،
المتوفى ٧٤٥هـ، مطبوع بذيّل السنن الكبرى للبيهقي، وسيقاتي .

٧- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى ٢٧٥هـ
بتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، بيروت، ط ١،
١٣٨٨هـ .

٨- سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، المتوفى ٢٧٣هـ، تحقيق
محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ط، ١٣٩٥هـ .

٩- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى ٤٥٨هـ، دار الفكر،
ط، بدون تاريخ .

- ١٠- شرح النووي على صحيح مسلم ، أبو زكريا يحيى النووي، المتوفى ٦٧٦هـ -
المطبعة المصرية ومكتبتها .
- ١١- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى ٢٦١هـ، ط ١٤٠٠هـ -
رئاسة دار البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية .
- ١٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبي محمد محمود العيني
المتوفى ٨٥٥هـ، دار الفكر، ط بدون تاريخ .
- ١٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو عبد الرحمن شرف الحق محمد بن علي
العظيم آبادي المتوفى ١٣٢٩هـ، المكتبة السلفية المدينة المنورة ط ٢،
١٣٨٨هـ .
- ١٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى ٨٥٢هـ، تحقيق عبدالعزيز بن باز ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب
الدين الخطيب المكتبة السلفية ومكتبة الرياض الحديثة ط بدون تاريخ .
- ١٥- الكتاب المصنف، عبدالله بن أبي شيبة المتوفى ٢٣٥هـ، الدار السلفية بالهند
ط ٢، ١٣٩٩هـ .
- ١٦- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، المتوفى ٢١١هـ، تحقيق حبيب الرحمن
الأعظمي المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٩٠هـ .
- ١٧- معارف السنن شرح سنن الترمذي، محمد يوسف بن السيد محمد زكريا
البنوري، المتوفى ١٣٩٧هـ، ايج- ايم - سعيد كميني باكستان، ط ٢
١٣٩٨هـ -
- ١٨- معالم السنن شرح أبي داود ، حمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي المتوفى
٣٨٨هـ مطبوع مع سنن أبي داود ، وتقدم .
- ١٩- نيل الأوطار ، محمد بن علي الشوكاني، متوفى ١٢٥٠هـ، تحقيق طه سعد
ومصطفى الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١٣٩٨هـ .

الفقه وأصوله

الحنفية :

- ٢٠- الاختيار لتعليل المختار، عبدالله بن محمود الموصلی، المتوفى ٦٨٣ هـ، ط ١٩٨٠ م، شجر تركيا .
- ٢١- أحسن القرا في صلاة الجمعة في القرى، محمد بن حنيت المطيعي، المتوفى ١٣٥٤ هـ، جمعية الأزهر العلمية، ط ٢، ١٣٥٥ هـ
- ٢٢- أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي، المتوفى ٤٩٠ هـ، ط ١٣٩٣ هـ، دار المعرفة بيروت .
- ٢٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر مسعود الكاساني المتوفى ٥٨٧ هـ، دار الكتب الوطنية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ
- ٢٤- بداية المجتدي أبو الحسين المرغناني المتوفى ٥٩٣ هـ مطبوع مع شرح فتح القدير ، وسيأتي .
- ٢٥- التحقيقات العلا ياثبات فرضية الجمعة على القرى، أبو الطيب محمد عبدالعزيز أبادي المتوفى - لم أقف عليها - مصورة بعناية الطالب عماد بن سالم السلمي .
- ٢٦- تنوير الأبصار، محمد بن عبدالله التمرتاشي الغزي، المتوفى ١٠٠٤ هـ مطبوع مع حاشية رد المختار ، وسيأتي .
- ٢٧- الجواب المخبر في صلاة الجمعة في جامع المظفر ، عبدالرحمن أبو بكر الملا المتوفى ١٤٢١ هـ ، صورة من المخطوط .
- ٢٨- رد مختار على الدر المختار، محمد أمين الشهير بابن عابدين، المتوفى ١٢٥٢ هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط ٢، ١٣٨٦ هـ .
- ٢٩- حاشية سعدي أفندي، سعد الله بن عيسى المفتي، المتوفى ٩٤٥ هـ، مطبوع مع شرح فتح القدير ، وسيأتي .

٣٠- العناية على الهداية ، أكمل الدين محمد الباقر، المتوفى ٧٨٦هـ، مطبوع مع فتح القدير ، وسيأتي .

٣١- فتح القدير شرح الهداية، كمال الدين محمد بن عبدالواحد ابن الهمام، المتوفى ٦٨١هـ، مصطفى البابي الحلبي مصر ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ

٣٢- مختصر اختلاف العلماء ، أبو بكر أحمد بن علي الجصاص، المتوفى ٣٧٠هـ تحقيق د عبدالله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٣٣- الهداية شرح بداية المبتدي، برهان الدين علي المرغيناني، المتوفى ٥٩٣هـ مطبوع مع فتح القدير ، وتقدم .

المالكية :

٣٤- أقرب المسالك، أبو البركات أحمد الدردير، المتوفى ١٢٠١هـ، مطبوع مع الشرح الصغير ، وسيأتي .

٣٥- الإشراف على مسائل الخلاف، عبد الوهاب بن علي البغدادي، المتوفى ٤٣٣هـ، الإرادة ، ط بدون تاريخ .

٣٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد، المتوفى ٥٩٥ هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط بدون تاريخ .

٣٧- التعليق الحاوي لبعض البحوث على شرح الصاوي، محمد بن إبراهيم آل الشيخ مبارك، المتوفى ١٤٠٤هـ، مطبوع مع الشرح الصغير ، وسيأتي .

٣٨- حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد الصاوي، المتوفى ١٢٤١هـ مطبوع مع الشرح الصغير ، وسيأتي .

٣٩- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، شمس الدين محمد عرفة ، المتوفى ١٢٣٠هـ دار إحياء التراث العربي . عيسى البابي . ط بدون تاريخ

٤٠- الشرح الصغير على أقرب المسالك، أبو البركات أحمد بن محمد الدردير المتوفى ١٢٠١هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط بدون تاريخ .

- ٤١- الشرح الكبير على مختصر خليل المسالك، أبو البركات أحمد بن محمد الدردير، المتوفى ١٢٠١هـ، مطبوع مع حاشية الدسوقي وتقدمت .
- ٤٢- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد غنيم النفراوي المتوفى ١٢٥هـ، دار الفكر - بيروت بدون تاريخ .
- ٤٣- المدونة الكبرى، مالك بن أنس الأصبحي، المتوفى ١٧٩هـ، دار صادر بيروت، ط ١، بمطبعة السعادة بمصر بدون تاريخ .

الشافعية :

- ٤٤- الإجماع، أبو بكر بن محمد بن المنذر، المتوفى ٣١٨هـ، دار طيبة الرياض ط ١ ١٤٠١هـ .
- ٤٥- الأم، محمد بن أدريس الشافعي، المتوفى ٢٠٤هـ، دار المعرفة بيروت، ط ٢ ١٣٩٣هـ .
- ٤٦- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، المتوفى ٩٧٤هـ، دار إحياء التراث العربي، المطبعة الميمنية، بمصر، ط ١٣١٥هـ .
- ٤٧- جمع الجوامع، تاج الدين ابن علي السبكي، المتوفى ٧٧١هـ، مطبوع مع حاشية البناني، مطبعة الحلبي، ط ١٣٥٦هـ .
- ٤٨- حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي، إبراهيم الباجوري، المتوفى ١٢٧٧هـ، دار إحياء الكتب العربية، ط بدون تاريخ .
- ٤٩- حاشية عبد الحميد الشرواني على تحفة المحتاج، المتوفى - لم أقف عليها- مطبوع مع تحفة المحتاج، وتقدم .
- ٥٠- المجموع شرح المذهب، أبو زكريا يحيى النووي، المتوفى ٦٧٦هـ، المكتبة السلفية المدينة المنورة، ط بدون تاريخ .
- ٥١- فتاوى السبكي، أبو الحسين تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى ٧٥٦هـ، مكتبة القدسي، القاهرة، ط ١٣٥٦هـ .

- ٥٢- اللمعة في خصائص الجمعة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، تحقيق أبي هاجر، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٠٥هـ .
- ٥٣- مغني المحتاج، محمد الشربيني الخطيب، المتوفى ٩٧٧هـ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ١٣٧٧هـ .
- ٥٤- المهذب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى ٤٧٦هـ، مطبوع مع المجموع، وتقدم .
- ٥٥- منهاج الطالبين، أبو زكريا يحيى النووي، المتوفى ٦٧٦هـ، مطبوع مع مغني المحتاج، وتقدم .
- ٥٦- نهاية المحتاج شرح المنهاج، محمد بن أحمد الرملي، المتوفى ١٠٠٤هـ، المكتبة الإسلامية ط ١٣٥٨هـ .
- الحنابلة :
- ٥٧- الإقناع، شرف الدين أبو النجا موسى بن أحمد الحجاوي، المتوفى ٩٦٠هـ وقيل ٩٦٨هـ، مطبوع مع كشف القناع، وسيأتي .
- ٥٨- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي المرادوي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار السنة المحمدية للطباعة، مصر، ط ١٣٧٥هـ .
- ٥٩- حاشية الروض المربع بشرح زاد المستقنع، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، المتوفى ١٣٩٢هـ، المطابع الأهلية للأوفست، الرياض، ط ٢ ١٤٠٣هـ .
- ٦٠- زاد المعاد في هدي خير العباد، شمس الدين أبو عبدالله محمد الزرعي، المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفى ٧٥١هـ، تحقيق شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط، ط ٢، ١٤٠٢هـ .

- ٦١- الشرح المتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن عثيمين، المتوفى ١٤٢١هـ، جمع سليمان أبا الخيل، وخالد المشيقح، مؤسسة آسام، الرياض ط١، ١٤١٦هـ .
- ٦٢- الفتاوى السعدية، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، المتوفى ١٣٧٦هـ، ط٢ ١٤٠٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض .
- ٦٣- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ، المتوفى ١٣٨٩هـ، جمع وترتيب محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، ط ١٣٩٩هـ .
- ٦٤- الفروع، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، المتوفى ٧٦٣هـ، تحقيق د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط ١، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة .
- ٦٥- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، المتوفى ١٠٥١هـ تحقيق هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٠٢هـ .
- ٦٦- الكافي في فقه الإمام الميجل أحمد بن حنبل، موفّق الدين أبو محمد عبدالله ابن أحمد بن قدامة، المتوفى ٦٢٠هـ، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٣هـ .
- ٦٧- المبدع شرح المقنع، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، المتوفى ٨٨٤هـ المكتب الإسلامي، ط ١٣٩٤هـ .
- ٦٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، المتوفى ٧٢٨هـ، جمع عبدالرحمن بن قاسم النجدي، ط١، ١٣٩٨هـ، دار الإفتاء والبحوث العلمية ٠٠٠ السعودية .
- ٦٩- مجموعة فتاوى ابن تيمية (الفتاوى الكبرى)، تقي الدين أحمد بن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ، دار الفكر، ط ١٤٠٠هـ .
- ٧٠- مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة، عبدالعزيز بن عبد الله باز، المتوفى ١٤٢٠هـ، إعداد : محمد بن سعد الشويعر، ط٢، ١٤١٨هـ .

٧١- المغني، موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، المتوفى ٦٢٠هـ - تحقيق د/ عبدالله التركي ود/ عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة ط ٢، ١٤١٢هـ .

فقه أخرى :

٧٢- أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام، الدكتور حسن أبو غدة مكتبة المنار، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ -

٧٣- الجمعة ومكانتها في الدين، أحمد بن حجر آل بوطامي، مطبوعات إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر، ط ٣، ١٤٠٣هـ -

٧٤- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي الشوكاني، المتوفى ١٢٥٠هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٥هـ .

٧٥- المحلى، أبو محمد علي بن حزم، تحقيق د/ عبدالغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ .

٧٦- المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها منذ عهد الرسول ﷺ وتقويمها بالمعاصر، محمد نجم الكردي، مطبعة السعادة، ط ١٤٠٤هـ .

٧٧- فضائل الجمعة أحكامها خصائصها، محمد ظاهر أسد الله - معاصر - مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ٣، ١٤٢١هـ .

التخريج والرجال :

٧٨- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ، تحقيق طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، بدون تاريخ .

٧٩- التلخيص الحبير، المؤلف نفسه، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ط ١، ١٤١٧هـ .

- ٨٠- تقريب التهذيب، المؤلف نفسه، دار المعرفة، ط ٢، ١٣٩٥هـ .
- ٨١- الجرح والتعديل، أبو محمد عبدالرحمن الرازي، المتوفى ٣٢٧هـ، دار إحياء السنة النبوية، ط ٢، ١٣٩٩هـ .
- ٨٢- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي، المتوفى ٧٦٢هـ، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٣٩٣هـ .
- السيرة والتاريخ :
- ٨٣- تاريخ البحرين في القرن الأول الهجري، أ.د. محمد بن ناصر الملحم، ط ١ ١٤١٨هـ، نادي المنطقة الشرقية الأدبي بالدمام .
- ٨٤- تاريخ معالم المدينة المنورة، أحمد ياسين الخياري، المتوفى ١٣٨٠هـ، دار العلم للطباعة والنشر، جدة، ط ٢، ١٤١١هـ
- ٨٥- سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، أبو محمد عبدالملك بن هشام، المتوفى ٢١٨هـ وقيل ٢١٣هـ، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية، ط بدون تاريخ.
- ٨٦- معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي، المتوفى ٦٢٦هـ دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ .
- علوم اللغة العربية :
- ٨٧- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة ٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار دار العلم للملايين، ط ٢، ١٣٩٩هـ .
- ٨٨- ديوان امرئ القيس، تحقيق حنا الناحوري، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ .
- ٨٩- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن منظور ، المتوفى سنة ٧١١هـ دار صادر، ط بدون تاريخ .

- ٩٠- شرح حدود ابن عرفة، أبو عبدالله محمد الأنصاري الرصاع، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٣م
- ٩١- مختار الصحاح، محمد بن بن أبي بكر الرازي، المتوفى ٦٦٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٧٩م
- ٩٢- المصباح المنير، أحمد بن محمد المقرئ الفيومي، المتوفى ٧٧٠هـ، المكتبة العلمية بيروت، ط بدون تاريخ .
- ٩٣- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، المتوفى ٣٩٥هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إسماعيلان نجفي، إيران، ط بدون تاريخ .
- ٩٤- معجم لغة الفقهاء، أ.د. محمد رواش قلعجي و د حامد صادق قنبي دار النفائس، ط ١، ١٤٠٥هـ .
- ٩٥- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، إدارة إحياء التراث الإسلامي، دولة قطر ١٩٨٥م
- ٩٦- النهاية في غريب الحديث، مجد الدين المبارك بن الأثير، المتوفى ٦٠٦هـ دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩هـ .
- المشافهات:
- ٩٧- سليمان بن عبدالله الماجد، صاحب الفضيلة القاضي بمحكمة الأحساء سابقاً .
- ٩٨- عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء بها .